المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية

تخصص دراسات استراتيجية ودولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
الموسومة ب:

الحوارات الاستراتيجية الأمريكية المغاربية

إعداد الطالب:
بن سلة طاهر

إشراف:
أ.د سعود صالح

لجنة المناقشة:

د. لخضاري منصور.....رئيسا

أ.د. سعود صالح .....مشرفا ومقررا

أ.بن ساسي رشيد .....مصححا

السنة الجامعية: 2015/2014

قول مأثور

" إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر "

قول: عماد الدين الأصفهاني

إهداء

إلى:

الوالدين الكريمين اللذان سهرا على حسن تربيتي وتعليمي وضحا في سبيل ذلك بالكثير.

إلى كل إخوتي الأعزاء.

إلى كل الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم من مرحلة الابتدائي إلى الآن، الذين غرسوا فيّ محبة طلب العلم.

إلى كل زملائي الذين درسوا معي في كل المراحل الدراسية المتعاقبة.

شكر وتقدير

يقول عليه الصلاة والسلام: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له ".

أولا وقبل كل شيء أشكر الله سبحانه وتعالى على إتمام هذا العمل.

يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور " سعود صالح " الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل الذين سوف يناقشون هذه المذكرة ويحكمون عليها. والشكر موصول إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في الوصول بهذا المشروع البحثي إلى مرحلته النهائية.

إلى كل هؤلاء وغيرهم أدين بالتقدير والامتنان، فحفظهم الله وجزاهم أفضل الجزاء.

الطالب بن سلة طاهر

خطة الدراسة

مقدمة

فصل تمهيدي

الفصل الأول: الحوارات الاستراتيجية الأمريكية المغاربية –دراسة مقارنة لحالتي الجزائر والمغرب الأقصى.

المبحث الأول: الواقع التاريخي والجيوسياسي لحالتي الدراسة.

المبحث الثاني: محددات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثالث: التحليل المقارن لحالتي الدراسة.

الفصل الثاني: الأفاق المستقبلية للحوارات الأمريكية المغاربية.

المبحث الأول: استمرار الوضع القائم

المبحث الثاني: التقارب والتوثيق

المبحث الثالث: التباعد في العلاقات الأمريكية المغاربية

الخاتمة

ملخص:

اكتست منطقة المغرب العربي أثناء الحرب العالمية الثانية أهمية جيو استراتيجية لدى صانع القرار الاستراتيجي الأمريكي، بما وفرته من قواعد الإمداد العسكري.

ومع مرور الزمن تضاعفت أهمية المنطقة في النظرة الأمريكية لعدة عوامل منها: موقعها الجغرافي الاستراتيجي، القريب من أوروبا من الناحية الجنوبية، والقريب من الشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلى تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة وما يمكن أن تحمله من تهديد للمصالح الأمريكية، بالإضافة كذلك إلى الفرص الاقتصادية التي توفرها المنطقة للشركات الأمريكية.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام إلى اختراق المنطقة تدريجيا، محاولة تجاوز النفوذ والهيمنة الفرنسية عليها. فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولات جادة لربط المنطقة بها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأمنيا؛ وتندرج سلسلة الحوارات الاستراتيجية التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول المغاربية وخاصة القطبين المغاربيين في هذا الإطار، والتي تهدف إلى بلورة استراتيجية واضحة المعالم وقابلة للتجسيد تجاه الدول المغاربية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الأمريكية المغاربية، الحوارات الاستراتيجية، الجيواستراتيجية، الجيوبولتيك.

Résumé :
La région du Maghreb représentait une importance géostratégique pendant la deuxième guerre mondiale auprès les décisionnaires stratégiques américains, grâce à l'approvisionnement des bases militaires des alliés qui a fournis.
Et au fil du temps l'importance de la région a doublé aux yeux des américains pour diverses raisons : sa position géographique stratégique, proche de l'Europe du côté sud, et à proximité du Moyen-Orient, en plus de l'aggravation du phénomène du terrorisme dans la région et la menace potentielle pour les intérêts américains, ainsi que des opportunités économique dans la région fournies par les sociétés américaines.
Les États-Unis ont longtemps cherché à pénétrer dans la région progressivement, essayant de surmonter l'influence et la domination par les Français. États-Unis née des tentatives sérieuses pour relier la région par la politique, l'économique, militaire et de la sécurité, et tomber la série des dialogues stratégiques que les États-Unis ont engagé avec les pays du Maghreb, en particulier les pôles maghrébins dans ce cadre, qui vise à développer une stratégie claire vers les pays du Maghreb.

Mots clés : les relations américains maghrébins, les dialogues stratégiques, géostratégie, géopolitique.

Abstract:

It assumed the Maghreb region during the Second World War geo-strategic importance of the strategic decision maker of the US, including provided the allies from the military supply.

With the passage of time has doubled importance of the region in the American view of several factors, including: its strategic geographic location, close to Europe from the south side, and near the Middle East, in addition to the growing phenomenon of terrorism in the region and the potential threat to American interests, as well as to opportunities economic provided by the region to the American companies.

The United States has long sought to penetrate the region gradually, trying to overcome the influence and domination by the French. United States arose serious attempts to link the region by the politic, the economic, the military and the security; and fall series strategic dialogues that the United States initiated with the Maghreb countries, especially the poles Maghreb in this framework, which aims to develop a clear strategy towards the Maghreb countries.

Key words: American Maghreb relationships, strategic dialogues, geostrategic, geopolitics.

مقدمة

مقدمة:

اتسمت العلاقات الأمريكية المغاربية طوال حقب تاريخية متعاقبة، بالبرودة أحيانا، وبالتقارب أحيانا أخرى. وعلى اعتبار أن المنطقة المغاربية كانت تعتبر تاريخيا منطقة نفوذ فرنسية بحكم التاريخ الاستعماري لهذه الأخيرة في المنطقة، ظلت الولايات المتحدة تتعامل معها على هذا الأساس، في محاولة منها لعدم الاصطدام بها خاصة وأنها كانت بحاجة إليها في صراعها ضد الاتحاد السوفياتي أثناء فترة الحرب الباردة.

غير أن التحولات العالمية التي فرضتها نهاية الحرب الباردة بسقوط المعسكر الاشتراكي، بالإضافة إلى إفرازات العولمة من حركة لرؤوس الأموال وتشابك لاقتصاديات الدول، هجرة الأفراد، وما تحمله من مخاطر على أمن الدول وغيرها من الأثار استدعت من الولايات المتحدة الأمريكية تغيير استراتيجيتها تجاه المنطقة المغاربية خاصة وأنها جرّبت أهميتها الجيوعسكرية مرة أثناء الحرب العالمية الثانية. هذا بالإضافة إلى التحديات الأمنية التي تفرضها المنطقة على اعتبار أنها منطقة نشاط بالنسبة للحركات والجماعات الإرهابية.

وتدخل سلسلة الحوارات الاستراتيجية في محاولة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة استراتيجية واضحة وفعالة تجاه المنطقة المغاربية، أخذة في عين الاعتبار التنافس الجيوسياسي بين الدولتين المحوريتين في المنطقة الجزائر والمغرب. فالولايات المتحدة تهدف من جراء هاته الحوارات الاستراتيجية إلى بلورة عدد من الخيارات والبدائل الاستراتيجية الممكنة تجاه سيناريوهات المستقبل.

وهنا تبرز أهمية الموضوع من الناحية الجيواستراتيجية على اعتبار أنه يغطي حقل معرفي يعتبر من أهم الحقول المعرفية في الدراسات الاستراتيجية بوجه خاص، والعلاقات الدولية بوجه عام.

أهمية الدراسة:

للدراسة أهميتان، أهمية أكاديمية وأهمية عملية.

أهمية الدراسة العلمية (الأكاديمية):

قد حظي موضوع الاستراتيجية، باهتمام منقطع النظير من قبل المفكرين، والمثقفين، والأكاديميين، فضلا عن اهتمام المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية لما لهذا الموضوع من علاقة مباشرة بالعديد من مجريات السياسة الدولية، الأمر الذي أدى إلى سيولة حادة في استخدام المصطلح، فقد خرج من دائرة الشؤون العسكرية (الاستخدام الأصلي)، إلى مجالات معرفية أخرى، وعلى رأسها الاقتصاد، الأمر الذي حاذ بمفكر مثل هرفي كوتو بيغاري hervé coutau–Bégarie بأن يعلق على هذا بأن الاستراتيجية كمصطلح أصبحت تتضمن كل شيء (" un concept " attrape– tout)[1]. غير أن النسبية التي ميّزت المصطلح أكسبته مرونة الحضور في العديد من الحقول المعرفية، على غرار حقل الإدارة الاستراتيجية، كأحد أهم فروع علوم المانجمنت. فهذا التفاعل بين الحقول العلمية المختلفة، أدى إلى إنتاج

[1] Hervé coutau-Bégarie, **traité de la stratégie**, paris, Economica, 7 éditions, 2011, p 56.

مفاهيم وأدوات معرفية جديدة على غرار مفهوم " الحوار الاستراتيجي" الذي نحن بصدد استكشافه في هاته الدراسة.

فالحوار الاستراتيجي هو آداه أو وسيلة لبلورة استراتيجية فعالة وواضحة تجاه مشكلات معينة. فالحوار الاستراتيجي من المفاهيم الجديدة التي جادت بها علوم المانجمنت، وتحديدا حقل الإدارة الاستراتيجية، والذي يُعنى بتمكّين صناع القرار في الشركات وجعلهم أكثر فعالية في تقديمهم لإجابات للتغيرات التي تحدث خارج منطقة راحتهم المعتادة (usuel confort zone). وقد تأثر الفكر الاستراتيجي الأمريكي على وجه الخصوص بهذا المفهوم، فأُدخل المفهوم في الفكر الاستراتيجي العسكري على غير العادة (جرت العادة أن تستعير علوم الاقتصاد من الاستراتيجية العسكرية على اعتبار أنها أسبق، وليس العكس).

ففي هذه الدراسة سنحاول استكشاف ما مدى فعالية هاته الأداة في التطبيق، أي مدى إسهامها في بلورة استراتيجية أمريكية واضحة تجاه دول المغرب العربي.

أهمية الدراسة العملية:

جَذْب الانتباه إلى أهمية مفاهيم الإدارة الاستراتيجية في حقل الدراسات الاستراتيجية، وكذا أهمية التفاعل بين الحقول المعرفية المختلفة، وتأثير ذلك على الوصول إلى فهم أفضل للظواهر الاجتماعية عموما، والسياسية خصوصا، التي تتميز بالتداخل والتعقيد الشديدين.

وعلى اعتبار أن الجيواستراتيجية تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم، فتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي: الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطوبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان. فإن المغرب العربي بهذا المعنى يكتسي أهمية كبرى كمنطقة جيواستراتيجية هامة، فمن المتوقع أن يبلغ عدد سكان المغرب العربي 300 مليون نسمة بحلول عام 2020، مع ما يمكن أن توفره كسوق للمنتجات الأجنبية، بالإضافة إلى الاعتبار الأمنية الأخرى.

دوافع اختيار الموضوع:

اختيارنا لتحليل البعد الاستراتيجي في العلاقات الأمريكية المغاربية كموضوع لهذه الدراسة، يرجع إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية.

فقد أملى علينا اختيار هذا الموضوع في حقل العلاقات الدولية، طبيعة التخصص في حد ذاته، بالإضافة إلى الميول الشخصي المتمثل في الرغبة في البحث عن العلاقات الأمريكية المغاربية، إضافة إلى الرغبة في معرفة تأثير الأبعاد الجيوبولتيكية في المنطقة على طبيعة هذه العلاقة، وكذلك رغبة منا في إثراء المكتبة الوطنية والعربية، بالتطرق إلى جديد هذا الحقل ومستقبله في ظل الظواهر السياسية الدائمة التغير.

حدود الدراسة:

تعالج هذه الدراسة الحوارات الاستراتيجية الأمريكية المغاربية في المجالات الثلاثة التالية:

الحد المكاني: ترتكز هذه الدراسة على المنطقة المغاربية، والتي تمتد من الصحراء الغربية غربا إلى ليبيا شرقا، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الصحراء الكبرى جنوبا، وتحديدا على كل من الجزائر والمغرب، على اعتبار أنهما الدولتين المحوريتين في منطقة المغرب العربي، ومحور هذه الدراسة.

الحد الزمني: على الرغم من حداثة هذه الحوارات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية إلا أننا في هذه الدراسة سوف نركز على العلاقات الأمريكية المغاربية منذ نهاية الحرب الباردة، مع التطرق بطبيعة الحال للفترات السابقة كلما دعت الضرورة لذلك.

المجال الموضوعي: البحث في الحوارات الاستراتيجية الأمريكية المغاربية هو البحث بالضرورة في العلاقات الاستراتيجية الأمريكية المغاربية، وبالتالي البحث في تفاعل القضايا

السياسية، الاقتصادية، العسكرية والأمنية، إضافةً إلى العناصر الثقافية في صياغة تلك العلاقات الاستراتيجية.

الإشكالية:

على اعتبار أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه المغرب العربي، لها روابط تاريخية قديمة ومعاصرة، وكونها تنطوي على بنية معقدة من الآليات والوسائل التي تمكّنها من تأمين مصالحها الحيوية، من ناحية، وموازنة نفوذ الدول المنافسة لها، من ناحية أخرى، وعلى اعتبار أن سلسلة الحوارات الاستراتيجية التي أطلقتها الولايات المتحدة تجاه دول المغرب العربي، تندرج ضمن هذا الإطار، الرامي إلى بلورة استراتيجية واضحة قابلة للتجسيد على الأرض مستقبلا.

فإننا نجد أنفسنا أمام الإشكالية الآتية:

- **ماهي الدوافع الحقيقية للحوارات الاستراتيجية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المغاربية وتحديدا الجزائر والمغرب الأقصى؟**

الفرضيات:

وعلى اعتبار أن الفرضية كما يعرفها الأستاذ **عمار بوحوش** هي: " *تفسيرات مقترحة للعلاقة بين متغيرين أحدهما المتغير المستقل وهو السبب والآخر المتغير التابع وهو النتيجة ...فهي*

بمثابة العقد الذي يعقده الباحث مع نفسه للوصول إلى النتيجة المؤكدة لقبول الفرض أورفضه[1]*.* ، ***يمكن صياغة الفروض التالية :***

- ❖ الاعتبارات الجيواستراتيجية هي المحرك الرئيسي للعلاقات الأمريكية المغاربية في الوقت الراهن.
- ❖ التنافس الجيوبولتيكي هو الضابط لإيقاع العلاقات الجزائرية المغربية.
- ❖ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، أن المنطقة ليست حكرا للنفوذ الفرنسي.
- ❖ العلاقات الأمريكية المغاربية قائمة على المشروطية فقط، وليس على التعاون من أرضية مساواتية.

[1] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيباب، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص.36.

منهجية الدراسة:

يعتبر المنهج الطريقة المتبعة في دراسة وتحليل موضوع معين، أو هو مجموعة الخطوات المتبعة في تفسير وتحليل ظاهرة ما. أو كما يعرفه محمد طه بدوي بأنه: " **مجموعة العمليات الذهنية التي نسلكها من أجل التعرف على خواص الظواهر** "[1].

ونظرا لاتساع مجال هذا البحث، سوآءا من الناحية الزمنية، أو الجغرافية، أو حتى الموضوعية، الأمر الذي اضطرنا إلى توظيف التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة. وعلى اعتبار أن الأحداث الراهنة والاتجاهات المستقبلية، تتطلب العودة إلى الماضي حتى يمكن بذلك تقويم ديناميكية التغير أو التقدم أو تحقيق المزيد من الفهم للمشكلات المعاصرة، وإمكانية التنبؤ بالمشكلات التي قد تنجم مستقبلا، كان لابد من توظيف **المنهج التاريخي**، وذلك من أجل معرفة تاريخ العلاقات الأمريكية المغاربية، والمراحل التي مرت بها. فهو بناءا على ذلك يحقق مهمة مزدوجة من حيث الاستفادة من الماضي للتنبؤ بالمستقبل والاستفادة من الحاضر لتفسير الماضي.

[1] محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت: دار النهضة العربية؛ د.ت، ص.07.

كما سيتم توظيف **المنهج المقارن** بين الجزائر والمغرب، بإبراز عناصر التشابه والاختلاف بين البلدين، فيما يتعلق بالمسائل التي يجرى عليها الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وما مدى تأثير ذلك في تحديد طبيعة العلاقة بين البلدين. ويحظى المنهج المقارن بأهمية كبرى في الدراسات السياسية، إلى الحد الذي دفع كل من " دوغان" و " بيلاسي" إلى القول: لا توجد دراسة للسياسة ليست مقارنة.

كما سنستخدم تقنية **تحليل المضمون**[1]، باعتباره أسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعي، المنظم، الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال. سنقوم بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعلاقات الأمريكية المغاربية بصفة عامة، والحوارات الاستراتيجية بصفة خاصة.

كما سنستعين ببعض أدوات **تحليل الخطاب** كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

الإطار النظري:

النظرية الواقعية الجديدة

تنطلق الواقعية الجديدة في تفسيرها للعلاقات الدولية من وجهة نظر بنيوية تركز على النظام الدولي خاصة توزيع القوى، فالواقعية الجديدة لها نظرة سوداوية

[1] يعد أسلوب تحليل المضمون من أهم الأساليب البحثية التي تستخدمها الدراسات الإعلامية، ويعود الفضل في تطوير هذا الأسلوب إلى عالم السياسة الأمريكي " هارولد لاسويل " الذي أدخل عليه تطويرات هامة أضفت عليه جاذبية، وزودنه بأسس وقواعد أغرت مختلف حقول المعرفة باستخدامه .

للعلاقات الدولية انطلاقا من افتراض أن الحرب والنزاع ظاهرتان غير قابلتان للتجنب بسبب فوضوية النظام الدولي وعدم وجود سلطة دولية عليا فوق الدولة.

من أبرز ممثلي الواقعية الجديدة روبيرت جيلين وكينث والتز ستيفن كريزيز وروبرت تاكر وجورج مودلسكي.

وتقوم الواقعية الجديدة على مجموعة من الافتراضات، حاول كل مفكر من رواد هذه المدرسة أن يختصرها في مجموعة من النقط .

- ✓ –النظام الدولي والعالم هو فوضى.
- ✓ –النظام الدولي هو المسؤول الأكبر عن سلوك الدولة على المسرح الدولي.
- ✓ –الدول تبحث عن الحد الأقصى من القوة والأمن.
- ✓ –الشكوكية نحو القوانين الدولية والمؤسسات والمثاليات.
- ✓ –القوة هي السمة الأساسية في السياسات الدولية.
- ✓ النظرية لا تخلق التطبيق وإنما التطبيق هو الذي يخلق النظرية

وسنحاول تبني مفاهيم المدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية كإطار نظري لهاته الدراسة.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الدراسة العديد من الصعوبات ومنها:

- عدم وجود مراجع متخصصة بالدراسة محل البحث في مسألة الحوارات الاستراتيجية.
- قلة المعطيات الخاصة بالموضوع وانعدامها في أحيان كثيرة. أولا: بالنظر إلى حداثة مسألة الحوارات الاستراتيجية أصلا. وثانيا: متعلقة بصعوبة الحصول على الوثائق الرسمية الضرورية لاستكشاف مجالاتها.

هندسة الدراسة:

بناءا على الفرضيات المذكورة أعلاه، وطبيعة الدراسة فإنها تأخذ التقسيم التالي المبني على مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين أخرين وخاتمة:

فصل تمهيدي: تناولنا في مفاهيم الاستراتيجية، والجيوبولتيك، والجيواستراتيجية.

الفصل الأول: تناولنا فيه مسألة الحوارات الاستراتيجية الأمريكية المغاربية، فتناولنا بالتحليل للواقع التاريخي والجيوسياسي لكل من الجزائر والمغرب الأقصى، ثم تطرقنا إلى محددات وأهداف السياسية الخارجية الأمريكية، ثم قمنا بالتحليل المقارن لحالتي الحوارات الاستراتيجية الأمريكية الجزائرية وكذلك الحوارات الاستراتيجية الأمريكية المغربية.

الفصل الثاني: يتحدث عن استشراف المستقبل من خلال دراسة الأفاق المستقبلية للعلاقات الأمريكية المغاربية، فتناولنا في البداية استمرار الوضع القائم للعلاقات الأمريكية المغاربية.

وركزنا في المبحث الثاني عن إمكانية تقارب وتوثيق العلاقات الأمريكية المغاربية، أم في المبحث الأخير فخصصناه لتباعد العلاقات الأمريكية المغاربية.

فصل تمهيدي

فصل تمهيدي للدراسة:

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى جملة من المفاهيم المفتاحية التي تم توظيفها في هذه الدراسة على غرار مفاهيم: الاستراتيجية، والحوار الاستراتيجي، الجيواستراتيجية، الجيوبولتيك.

أ-مفهوم الاستراتيجية:

تعتبر الاستراتيجية من بين أكثر المفردات التي أثارت جدلا واسعا، وذلك نظرا للاستخدام الواسع من قبل الباحثين والمتخصصين في الشؤون العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بدون تحديد واضح لمعناها، الأمر الذي أدى إلى الغموض والاضطراب الفكريين.

- **في أصل المصطلح أو الاشتقاق (الإيتيمولوجيا)**[1]

يوجد مصطلح الاستراتيجية في مختلف اللغات الأوروبية، أو اللغات الإغريقية اللاتينية. ففي الألمانية نجد strategie، وفي الروسية strategija، وفي الهنغارية strategi . فمصطلح الإستراتيجية (stratos agein) مقسم إلى جزئين، ويعني " الجيش الذي ندفع به إلى الأمام ". و strategos تعني " القائد"، وعلى هذا الأساس تصبح الإستراتيجية تعني فن القيادة للجيش أو بشكل عام هي فن القيادة.

[1] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع؛ 2010، ص.20.

كما هناك فرضيات أخرى حول أصل الاشتقاق، فحين نقول stratos، فهذا لا يعني الجيش بشكل عام، بل يعني الجيش الذي يعسكر في منطقة ما ويكون في حالة حرب.

- **التعريف بالاستراتيجية:**

الاستراتيجية حسب كلاوزفيتش: هي استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب.

كما يعرّفها ليدل هارت بكونها: " **فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة** "، أو بعبارة أخرى " **طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية** "[1].

وقدّ عرّفها مولتكه بأنها: " **عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الأهداف** "[2]، وعرّفها ريمون آرون بأنها: " **قيادة مجمل العمليات العسكرية** "[3]

[1] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص.21.

[2] نفس المرجع، ص.23.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

يتضح من التعريفات السابقة أنها تضيق من نطاق مفهوم الاستراتيجية، وتربطه بالمعارك والحروب، وبالتالي فهي تختزل مفهوم الاستراتيجية، وتختزله في الجانب العسكري، الذي يعني في جوهره استخدام القوة المسلحة بواسطة الدولة لتحقيق أهدافها.

حاول المعاصرون من منظري الفكر الاستراتيجي تجاوز أوجه القصور في هاته التعريفات، ويعتبر الجنرال أندري بوفر واحدا من بين أبرز من عرف الاستراتيجية تعريفا يقترب إلى ماتعنيه في حقيقتها.

فقدعرّفها أندري بوفر بأنها: " **فن الجدلية بين إرادات تستعمل القوة لكي تحل نزاعها** ". فالقوة وفق هذا التعريف، يراد بها جميع القدرات التي تكون بحوزة الدولة، بما فيها القدرات العسكرية. وهدف الاستراتيجية حسب بوفر" **الوصول إلى قرار وذلك من خلال خلق واستثمار وضع يؤدي إلى التفكيك المعنوي في الخصم تفكيكا كافيا يحمله على قبول الشروط التي يراد فرضّها عليه** "[1].

كما جرت العادة في الدراسات الاستراتيجية على التمييز بين الاستراتيجيين النظريين stratégistes والاستراتيجيين العمليين stratèges، فالأولون منظرون يضعون الاستراتيجية والآخرون يطبقون الاستراتيجية. وقلة نادرة هم الرجال الذين كانوا من كبار المنظرين من كبار المنفذين، ومن بين الاستثناءات الذين تميزوا بأعمال عظيمة وباهرة وبكتابات خالدة يمكن أن

[1] André Beaufre, **introduction à la stratégie**, paris, pluriel, 2011, P40

نذكر ريموند مونتكوكولي(1609-1680)، ماقوبان (1633-1707)، وموريس دي ساكس(1696-1750)، وفريدريكII (1712-1786)، وشارل ديغول(1890-1970)، وماوتسي تونغ(1893-1976)[1]

ب-مفهوم الحوار الاستراتيجي:

تعتبر الإدارة الاستراتيجية، وفروعها المعرفية أول من صك مصطلح " الحوار الاستراتيجي"،

ف " **الحوار الاستراتيجي هو أداة أو وسيلة لصياغة استراتيجية فعالة** "[2]. وبرنامج " **الحوار الاستراتيجي الفعال هو الذي يساهم في تزويد الشركات بالأدوات التي تمكّنهم من خلق حلولهم الخاصة/الذاتية**"[3].

وقد استعارت الدراسات الاستراتيجية هذا المفهوم، وقامت بتوظيفه بهدف جعل صناع القرار أكثر فعالية في تقديم إيجابيات للتغيرات التي تحدث خارج منطقة تحكمهم.

وتهدف هذه الأداة إلى مساعدة صناع القرار على[4]:

- ✓ فهم كامل للتغيرات وتأثيراتها.

[1] تيري دي مونبريال، جان كيلين، **موسوعة الاستراتيجيا**. ترجمة: علي محمود مقلد، بيروت: دار النهضة العربية،2008، ص.132.

[2] تيري دي مونبريال، جان كيلين، **نفس المرجع، ص164**.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] نفس المرجع، ص165.

- ✓ توسيع دائرة الخيارات الممكنة.
- ✓ دعم صناع القرار في التحكم في انفعالاتهم مستقبلا.
- ✓ احتضان عدد من الأراء المختلفة والشاسعة البون.

ويقوم الحوار الاستراتيجي على إقامة سيناريوهات صغيرة للحركة.

وبناءا على ما سبق يتضح أن الهدف النهائي للحوار الاستراتيجي بين الدول هو المساهمة في خلق وبلورة استراتيجية فعالة تجاه تلك الدول.

ج-الجيواستراتيجية:

المقاربة التاريخية:

ساد الاعتقاد لمدة طويلة أن أصل كلمة الجيواستراتيجية كلمة جديدة[1]، فقد تصدّرت كلمة الجيوبولتيك التي شاعت في العقد الثاني من القرن الماضي المشهد بفضل مدرسة هوسفهوفر للجيوبولتيك. وبحلول سنة 1955 جعل الأدميرال سيليريا في مؤلفه الشهير " الجيوبولتيك والجيواستراتيجية" من كلمة الجيواستراتيجية الأخت الصغرى للجيوبولتيك:

" la géostratégie, sœur cadette de la géopolitique, forme avec elle un diptyque homogène qui offre ainsi au politique et au militaire

[1] تيري دي مونيريال، جان كيلين، نفس المرجع، ص540.

une même méthode d'approche de problèmes nécessairement connexes dans le monde actuel"[1]

يعتبر جياكومو دوارندو–وزير الحرب في إمارة بيمونت سنة 1855، أول من استخدم مصطلح " الجيواستراتيجية" وذلك في كتابه " **في الهوية الإيطالية، بحث سياسي عسكري** " 1846، وأعطاها معنيين مختلفين تماما: بوجه عام تشمل كلمة جيواستراتيجية الكيفية التي تتحكم فيها المعطيات الجغرافية " **برابطة الألفة** " الذي هو أساس الجنسية، وفي مفهوم عسكري خالص تدرس الجيواستراتيجية تأثير الجغرافيا في استعمال القوات المسلحة على الصعيد الوطني[2].

المقاربة النظرية:

هناك ثلاثة تيارات متناقضة فيما يتعلق بمادة الجيواستراتيجية: التيار الأول هو تيار المؤسسين وهو تيار واقعي عملي، يبحث في توسيع السلم الفضائي للعمليات العسكرية من أجل أن يستخرج منها وصفا للإشكاليات الجيواستراتيجية، والتيار الآخر هو تيار مثالي يرى في الجيوبولتيك نظرية مسبقة ويستخرج منها تعريفا للجيواستراتيجية، أما التيار الثالث فليس له تصنيف، وهو يغلق ظاهريا النقاش، رافضا التمييز بين الجيوبولتيك والجيواستراتيجية[3].

[1] Pierre Célérier, **Géopolitique et géostratégie**, paris, Presses universitaires de France, 1955, p.61.

[2] تيري دي مونيريال، جان كيلين، نفس المرجع، ص548.

[3] تيري دي مونيريال، جان كيلين، مرجع سابق، ص550.

وعلى الرغم من صعوبة رد الجيواستراتيجية إلى تعريف موحد، فإن التعريف الذي قدمه عبد الجواد أحمد للجيواستراتيجية بأنها: " **دراسة المركز الجغرافي للدولة في أوقات السلم والحرب، بحيث يتم دراسة الوحدة السياسية من خلال عناصرها الجغرافية العشرة: المساحة، الاتصال بالبحر، طوبوغرافيا، عدد السكان، طبيعة النظام السياسي، الأثنوجرافيا، الحدود،** ..." يعتبر الأقرب من الناحية العملية.

د-الجيوبولتيك:

جاء في القاموس الفرنسي la rousse أن ما يقصد ب géopolitique هو دراسة العلاقات الموجودة ما بين الدول وسياساتها، والمعطيات التي تحدد هذه العلاقات.

يعتبر فريدريك راتزل أول من صك مصطلح géopolitique، الذي استخدمته الحركة النازية في تبريرها لغزو جيرانها. والفكرة الأساسية التي ينطق منها راتزل في صياغة فروضه النظرية مفادها: أن ثمة مقاربة عضوية بين دراسة الدولة كوحدة سياسية ودراستها باعتبارها كائنا حي، وطالما أن الكائن الحي ينمو ويكبر فإن الدولة هي الأخرى تنمو وتتوسع[1].

ويعرف هاوسهوفر géopolitique بأنها: " **دراسة تأثير السلوك السسياسي على الأبعاد الجغرافية للدولة** "[2].

[1]نسيم بهلول، **في الإستراتيجية**، الجزائر: دار هومه، 2006، ص.53.
[2]نفس المرجع، ص 56.

ويُعرِّفها Yves Lacoste بأنها: " **دراسة التنافس بين السلطات على التأثير في الأقاليم والشعوب التي عليها** "[1]، بمعنى دراسة علاقات القوة بين فواعل متعددة في إقليم جغرافي محدد.

ويعرفها في موضع أخر بأنها: " **دراسة التفاعل بين الإقليم والسياسة، دراسة المنافسات والتوترات التي تتطور داخل الإقليم** "[2].

[1] Yves Lacoste, ***Géopolitique, la longue histoire d'aujourd'hui***, 2008, p.8
[2] Ibid,P.9.

الفصل الأول الحوارات الاستراتيجية الأمريكية المغاربية

الفصل الأول: الحوارات الاستراتيجية الأمريكية المغاربية –دراسة مقارنة لحالتي الجزائر والمغرب الأقصى

تميزت العلاقات الجزائرية المغربية عموما بالتوتر والتنافس. فبعد نصف قرن من الاستقلال، لم تشهد العلاقات بين البلدين أكثر من تسعة عشر سنة من التطبيع والاستقرار مقابل أزيد من ثلاثين سنة من الحدود البرية شبه المغلقة أحيانا، أو المغلقة بالكامل في أحيان كثيرة.

وسيتم في هذا الفصل التطرّق، من خلال الثلاث مباحث التالية، إلى الواقع التاريخي والجيوسياسي، لكل من الجزائر والمغرب، ثم نقوم التطرق إلى محددات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة ككل، ثم نقوم بتحليل مقارن لكل من البلدين، تجاه الحوارات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بغية إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

المبحث الأول: الواقع التاريخي والجيوسياسي لحالتي الدراسة.

المبحث الثاني: محددات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية.

المبحث الثاني: التحليل المقارن لحالتي الدراسة.

المبحث الأول: الواقع التاريخي والجيوسياسيلحالتي الدراسة

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الواقع التاريخي والجيوسياسي لكل من الجزائر والمغرب الأقصى.

المطلب الأول: الواقع التاريخي والجيوسياسي للجزائر.

تبقى الجزائر تحتل مكانة استراتيجية وجيوسياسية لها أهميتها في العالم المعاصر. فهي تقع وسط شمال القارة الأفريقية، مقابل القارة الأوروبية وعلى شواطئ بحر تجاري مهم يربط بين ثلاث قارات: أفريقيا وأوروبا وأسيا. فهي تتربع على مساحة معتبرةتقدرب 2381741 كلم^2 أي تمثل 8 بالمائة من المساحة الكلية للقارة الافريقية.

كل ذلك يؤهلها للقيام بدور مهم على المستويين الإقليمي والجهوي، في شتى الميادين، وفي مقدمتها المجالات السياسية والاقتصادية، ناهيك عن أهمية وضعها الجيواقتصادي الذي أصبح يشكل أحد المحددات الرئيسة للمنظور الجيوستراتيجي الأوروبي والأمريكي حيال مسألة الأمن والاستقرار في بلادنا.

الفرع الأول: محددات الإرادة الوطنية

خرجت الجزائر منذ مدة ليست ببعيدة من حرب تحرير مدمرة وعنيفة بعد 132 سنة من احتلال فرنسي استيطاني–استئصالي. ثم تعرضت لصراع مسلح مع أحد جيرانها، تطور لاحقا (السبعينات) ليصبح أحد الهموم الخارجية المستعصية التي تواجهها الجزائر، متمثلا في

قضية الصحراء الغربية. توالى ذلك دخول الجزائر في بداية التسعينات في دوامة من العنف والعنف المضاد لم يسجل التاريخ مثيلا له.

1- مقومات الأمن الوطني:

تنص مواد الدستور الجزائري على أنه يجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني، وجميع رموز الدولة، كما أن السياسات الأمنية المتبعة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا لم تركز على البعد العسكري وحده، بل شملت أيضا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على اعتبار أن التنمية توفر للأمن عوامله ووسائله، والأمن يوفر للتنمية الشروط والظروف اللازمة لتحقيق التنمية.[1]

وتتجلى مقومات الأمن الوطني الجزائري في:

- إنشاء جيش نظامي عصري وتطوير طرق الاستفادة من الخدمة الوطنية مع تحضير التوجه للاحترافية بإنشاء المؤسسات العسكرية القطاعية المتخصصة في التكوين والتدريب والإستراتيجية العسكرية.
- استحداث مراكز الطاقة، تنويع الموارد، وغيرها من العوامل الأخرى المرتبطة بالوحدة الترابية والسيادة الوطنية.

[1] هيثم الكيلاني، **مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري**، باريس: مركز الدراسات الوحدة العربي-الأوروبي، 1996، ص 63-74.

- التعاون الأمني في إطار الاتحاد المغاربي، والعربي، والأوروبي والأمريكي.

2- الانكشاف على الخارج: مجالاته وتأثيراته

تعتبر الجزائر من أكثر البلدان النامية سرعة في الاستجابة لمتطلبات النظام العالمي الجديد سواء من حيث الاتجاه نحو الخوصصة، أو حرية الأسواق، أوالتجارة وحركة رؤوس الأموال الخارجية، أو تعميق التبعية والانكشاف على الخارج، حيث أصبحت المنظمات الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي...) تتحكم في صياغة السياسات التنموية في ظل تطور مدفوعات أعباء المديونية.

وعليه يمكن القول إن انهيار النظام الإنتاجي للجزائر وسقوطها في حبائل المديونية، جعلاها عرضة لاختراق النظام الدولي في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.[1]

وعلى هذا الأساس فقد شهدنا تراجع لدور الدولة الجزائرية في العشرية الأخيرة، في عملية التدخل المباشر في عمليات الإنتاج والتسيير والعمل، كما شهدنا كذلك تراجع دور الدولة في حماية منتجاتها من المنافسة الخارجية. أو كما يقول علي غربي:" **...مع تيار العولمة يجري الآن هدم الأسوار جمركية واختراق السيادة الوطنية وتنميط التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية باسم الكفاءة والفاعلية وحقوق الإنسان.**"[2]

[1] اسماعيل قيرة، فضيل دليلو، وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**،مرجع سبق ذكره، ص.283.
[2] قاسم حجاج، مرجع سابق، ص.86.

وعلى هذا الأساس يمكن حصر مجالات التأثير والانكشاف على الخارج في النقاط التالية:

أ- تنفيذ بنود الاتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية.

ب- الموافقة على تصريح برشلونة الذي يشترط على البلدان المغاربية مشاركة كبيرة للفاعليين الاجتماعيين المدنيين، وتدعيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان ...

ت- ربط المساعدات المالية والقروض بضرورة دمقرطة الحياة السياسية.

ث- الاعتماد المتزايد في النشاطات الاقتصادية والتجارية على الدولة الرأسمالية والاحتكام إلى مقررات منظمة التجارة الدولية، مع غياب الاستقلالالاقتصادي من أدبيات الدوائر الرسمية وتعويضه بمصطلح التكيف، والاعتماد التبادل، وأليات العرض والطلب...

ج- ربط الجزائر بأوروبا عبر صناعة الغاز والسماح للشركات الأمريكية بالأولوية في استغلال البترول والتنقيب عنه بشروط مريحة.

ح- تخلي الجزائر عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل وجرها إلى الالتحاق بحلف شمال الأطلسي كما وضع المفاعل النووي بعين وسارة تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

التوافق والاختلاف بين النخب الحاكمة[1]

يمكن حصر أهم خصائص النخب الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا في النقاط التالية:

أ- تظهر في كل فترة من فترات التحول الاجتماعي أهمية جماعة صفوة معينة. ولكن الهيمنة السياسية تبقى غالبا للصفوة القديمة بفضل القرارات التي تتخذ بشأنها[2].

ب- يتوافق مع هذا الظهور تغيير نظام توزيع القوة القائم وإفراز "شللية" جديدة، تعتقد أنها هي المجتمع نفسه، فتنفصل عن الواقع الاجتماعي.

ت- تختلف درجات القوة والتأثير من جماعة صفوة إلى أخرى، ومن نطاق إلى أخر.

ث- تحتم ظروف استمرارية البناء الاجتماعي في كل فترة تاريخية ضربا من التقارب والتحالف بين النوعيات المتشابهة من الجماعات السياسية على المستويين الوطني والمحلي[3].

[1] عبد الباقي،الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1987، ص.72.

[2] ناصر، جابي، **الجزائر :الدولة والنخب**، الجزائر: منشورات الشهاب،2009،ص.92.

[3] ناصر، جابي، مرجع سابق،ص.93.

الفرع الثاني: الوضع الإقليمي للدولة الجزائرية

1- مكانة الدولة الجزائرية

تعتبر الجزائر بحكم انتمائها قطبا هاما في العالم العربي والإسلامي، كما تعد من الدول الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب بحكم تجربتها المريرة في العشرية السوداء.

كما تعد من الدول الناشطة في المؤتمر الإسلامي، فقد كان للجزائر دورا تاريخيا في حل العديد من القضايا كالوساطة في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في طهران، المساهمة في حل سلمي لقضية الطائرة الكويتية المختطفة التي حطت بمطار الجزائر في منتصف الثمانيناتوصولا إلى الوساطة النوعية في النزاع الإريتري–الإثيوبي، الذي أبرما طرفي النزاع اتفاق سلام حوله بالجزائر، في 2000/12/12. بالإضافة إلى دورها في القضية الفلسطينية، حيث تم إعلان قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر.

كما تعد الجزائر شريكا استراتيجيا هاما مع الحلف الأطلسي"NATO" لامتداداتها البحرية على البحر المتوسط كحلقة أرضية وبحرية بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا[1]، وكبوابة استراتيجية نحو دول الساحل الإفريقي، التي تهتم بها العديد من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبادرة "البان–ساحل"، حيث تهدف المبادرة التي تسعى الولايات

[1] عبد النور، عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر: مكتب العصرية للطباعة والتوزيع، 2005، ص.123.

المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع دول الساحل الإفريقي كموريتانيا والنيجر والمالي وتشاد بالإضافة إلى الجزائر لمكافحة ظاهرة الإرهاب.

وللدلالة على الأهمية الجيواستراتيجية للجزائر يكفي الإشارة إلى المشروع الضخم الذي يجمع بين الشركات النيجيرية ونظيرتها الجزائرية لإنشاء خط بطول 4550 ميلا لنقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى الجزائر عبر النيجر، ثم ينتقل الغاز الإفريقي إلى الأسواق الأوروبية ويكلف الخط نحو 7 مليارات دولار وبتمويل من البنك الدولي[1].

2- علاقاتها مع دول الجوار

كانت الجزائر تاريخيا من أكثر الدول احتكاكا بالحضارات المختلفة، بحكم موقعها الجيواستراتيجي الهام، فضلا عن مكانتها التجارية التقليدية. فلقد اشتهرت الجزائر مثلا قبل الاحتلال الفرنسي بموانئها وحصونها المنيعة، وأسطولها الضخم. وكانت بعض الدول الأوروبية تدفع للجزائر ضرائب مقابل السماح لها بعبور البحر الأبيض المتوسط وحمايتها منالاعتداءات. غير أنه مع مجيءالاستعمار الفرنسي فقدت الجزائر هاته المكانة، فقد عمل الاستعمار على تحطيم البنى الاجتماعيةوالاقتصادية السائدة[2]. غير أن كل ذلك لم يمنع من توطد أواصر الأخوة والتعاون بين البلدان المغاربية، وتجلى ذلك بوضوح في محاولات التكامل

[1] سمية يوسفي، مشاريع سونطراك في إفريقيا مؤجلة لأجل غير مسمى، **جريدة الخبر**، العدد 10345، 05 أفريل 2015، ص.4.

[2] عمار بوحرش،**التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، بيروت:دار الغرب،1997، ص.67.

بين هذه البلدان، حيث انعقد مؤتمر طنجة في أفريل 1958 الذي دعا إلى توحيد أقطار المغرب العربي. إلا أن هذا الحلم لم يتجسد على الرغم من حصول هذه الدول على استقلالها السياسي. فما كاد أن ينقضي عام واحد على استقلال الجزائر حتى قام صراع مسلح بين الجزائر والمغرب، بسبب مطالبة المغرب ببعض الأراضي داخل الحدود الجزائرية.

غير أن ذلك لم يمنع من إبرام العديد من الاتفاقات والمعاهدات الثنائية بين البلدان المغاربية، على غرار معاهدة التقارب والإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس (19.03.1983) التي انضمت إليها موريتانيا في ديسمبر 1983.

وفي إطار هذا الجو السياسي المتوتر، حاولت دول الجوار المغاربي تجاوز ذلك، فأنشأت ما يسمى باتحاد المغرب العربي[1] في فيفري 1989 كنتيجة لتحسن العلاقات بين ليبيا وتونس، و الجزائروالمغرب، وكذلك ضغوط البيئة الداخلية و الدولية، و من ذلك الغارة الأمريكية على ليبيا 1986 و الغارة الإسرائيلية على تونس 1985.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من تكاثف الزيارات واللقاءات على المستوى الرسمي، إلا أن ذلك لم يمنع من عودت الخلافات من جديد مع نهاية عام 1994.

[1] امحمد مالكي،الاتحاد المغرب العربي وتكتلات الإقليمية.**ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**، الدوحة، 17و18 فبراير 2013، ص08.

ويلاحظ كذلك تزايد شدة الصراع بين الجزائر والمغرب، وبخاصة خلال عشرية الأخيرة من القرن الماضي. وقد تجلى ذلك بوضوح في تجميد نشاط اتحاد المغرب العربي، وغلق الحدود، وتزايد حدة الصراع الدبلوماسي والدعائي بين البلدين.

كما تشير بعض الدراسات إلى جملة من الصراعات الأخرى بين دول الجوار في المغرب العربي، فقد بلغ عدد الصراعات بين الجزائر وتونس: 8 صراعات عام 1963، 1 عام 1965، 5 عام 1966، 1 عام 1967، 2 هام 1968، 2 عام 1974، 1 عام 1975، 1 عام 1980. أما بين الجزائر وليبيا فكانت على النحو التالي: 1 عام 1966، 1 عام 1974، 13 عام 1975، 1 عام 1978، 1 عام 1980. كما تعرضت العلاقات الجزائرية الموريتانية لبعض الهزات والصراعات فلقد بلغ عدد الصراعات 3 في عام 1975، و9 عام 1977، وصراعا في عام 1978[1].

يتضح من كل ماسبق أن علاقات الجزائر مع دول الجوار المغاربي تتسم بعدم الانتظام، على الرغم من التفاؤل الذي ساد من جراء انهيار الأيديولوجيا الاشتراكية، وسيادة النموذج الرأسمالي الغربي، الذي قلص من الخلافات حول أساليب التنمية الاقتصادية والنظام السياسي.

[1] عبد الباقيالهرماسي،**المجتمع والدولة في المغرب العربي**، نفس المرجع، ص.105.

المطلب الثاني: الواقع التاريخي والجيوسياسي للمغرب الأقصى.

يقع المغرب الأقصى فوق امتداد جغرافي في الزاوية الشمالية الغربية لإفريقيا بين خطي العرض 21-36 درجة، ويطل على المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 1568 كلم،ويطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 512 كلم من رأس سبارطيل إلى السعيدية شرقا، ويحده شرقا الجزائر أما جنوبا فتحده الصحراء الغربية، على مساحة إجمالية تبلغ 510.850 كلم مربع، وبعدد سكان يقدر ب 24.680.069 نسمة، وبكثافة سكانية تزداد كلما اتجهنا نحو الشمال[1].

[1]عبد النورعنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص.145.

المبحث الثاني: محددات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية

سنتناول في هذا المبحث العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وكذا أهداف ومحدداتها تجاه المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

إن دراسة صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتبر عملية معقدة وهذا لجملة من الأسباب لعل أهمها يعود إلى الجذور التاريخية التي بني عليها النظام السياسي الأمريكي من ارتكازه على الأفكار الليبرالية للقرن الثامن عشر[1]، مرورا على التناقضات الكبيرة التي تعرفها تركيبة المجتمع الأمريكي خاصة النخبوية منها ووصولا إلى المسارات الطويلة التي تأخذها عملية اتخاذ القرارات بفعل المفاوضات والمشاورات بين العديد من المراكز السلطوية التي تتداخل اهدافها ومصالحها. كما تجد هذه الصعوبة مكانها أيضا في طبيعة النظام السياسي الأمريكي المتميز بالفصل الشديد بين السلطات، ووجود سلطة قضائية قوية.

الفرع الأول: العوامل الداخلية[2]

إن البيئة الداخلية الأمريكية تحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر المؤثرة بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية، فيما يشكل مقومات القوة القومية، من قدرات طبيعية وبشرية

[1] هادي،قبسيس، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين، الواقعية والمحافظة الجديدة، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008، ص.43.

[2] أمين البار، منير بسكري. **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2004، ص.11.

واقتصادية. وتساهم مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في تجسيد مظاهر هذه القوة، وتتمثل في السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، بالإضافة إلى الأدوار التي يلعبها الرأي العام ومراكز الفكر والرأي ومختلفالأنساقالاجتماعيةوالثقافية الأخرى.

1- الجهاز التنفيذي:

يعتبر الرئيس الأمريكي صاحب السلطة الفعلية في الهيئة التنفيذية، ويتمتع بنفوذ كبير في مجال السياسة الخارجية، حيث يقول " ستيفن واين" المختص بشؤون الرئاسة: "**عند ذكر السياسة الخارجية الأمريكية فإننا نفكر دائما بالرئيس، فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية** "[1].

كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة والمحدد لبرنامج السياسة الخارجية، حيث يقوم بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ويشرف على عملية التفاوض مع الدول ويعين السفراء ويعتمد السفراء الأجانب، ورغم أن إعلان رسمي من قبل الكونغرس (قرار ترومان الحرب على كوريا في 1950).

كما يضم الجهاز التنفيذي وزارة الخارجية، كهيئة مركزية رسمية، بحيث تعتبر مركز رئيسي للمعلومات والوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة الأمريكية بالخارج. وإضافة إلى وزارة الخارجية تلعب المؤسسة العسكرية ممثلة بوزارة الدفاع دورا بارزا خاصة في الشؤون الأمنية والتدخلات العسكرية، وبمقتضى الأمن القومي الصادر سنة 1947 في عهد الرئيس

[1] موارد جرجين، **السياسة الأمريكية كيف تضع ومن يضعها**، بيروت: مركز دراسات الوحدات العربية، 2000، ص.82.

ترومان تم إنشاء مجلس الأمن القومي كهيئة حكومية يرأسه رئيس الدولة ويتكون من نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع، وإضافة إلى هذا المجلس وبموجب نفس القانون السابق تم إنشاء وكالة المخابرات المركزية " CIA" لتعمل على تقديم المعلومات لمجلس الأمن القومي في الميدان الاستراتيجي وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية[1].

2- الهيئة التشريعية:

يعتبر الكونغرس الأمريكي بمثابة السلطة التشريعية في النظام الأمريكي، ويتألف من مجلس النواب الذي يضم 435 نائبا بولاية نيابة تدوم سنتين ومجلس الشيوخ الذي يتساوى فيه تمثيل الولايات المتحدة الامريكية بنائبين لكل ولاية أي مئة نائب تدوم عضويتهم ستة أعوام، ويجدد ثلثهم كل سنتين ويتناوب على اغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وبموجب الدستور الأمريكي فإن للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية، فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين و يوافق أيضا على تعديلات الرئيس من السفراء و المسؤولين في الشؤون الخارجية و اعتماد سفراء الدول الأجنبية و الاعتراف بالدول. وبالرغم من أن الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة فإن الكونغرس هو من يملك حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة وله صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية كما أن له سلطة الموافقة على الميزانية العامة بما فيها

[1] نفس المرجع، ص.84.

ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية. وهناك ثلاث لجان تعمل في الكونغرس و تختص بالشؤون الخارجية و هي لجنة العلاقات الخارجية ولجنة العلاقات الدولية و لجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين، ولأعضاء الكونغرس إمكانية الاتصال وزيارة البلدان الأجنبية بشكل فردي أو جماعي و التباحث في مجال العلاقات المشتركة.

3- تأثير الجماعات الضاغطة:

الجماعات الضاغطة هي عبارة عن إطار تنتظم فيه مجموعات مختلفة ذات مصالح مشتركة، ولتحقيق هذه المصالح تعمل على التأثير على صناع القرار.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك تعدد وتنوع للجماعات الضاغطة، فمنها ما هو مرتبط بمصالح الشركات الاقتصادية الكبرى خاصة المتعددة الجنسيات والتي يمتد تأثيرها إلى خارج الولايات المتحدة الامريكية كشركات الصناعة العسكرية والبترولية الكبرى " المجمع الصناعي العسكري"، بالإضافة إلى العامل الديني الذي أسهم بدوره في إنشاء العديد من الجماعات و الهيئات الناشطة في هذا المجال كجماعات اللوبي الإسرائيلي، كما تعرف الولايات المتحدة انتشار كبيرا للجماعات المهنية ونقابات العمال واتحادات غرف رجال الأعمال وجمعيات المجتمع المدني الأخرى التي تتخذ من حماية الحريات وحقوق الإنسان و الحفاظ على البيئة أهدافها الرئيسة.

4- دور مراكز الفكر والرأي:

تعرف مراكز الفكر والرأي ومراكز الدراسات انتشارا كبيرا في الولايات المتحدة وقد ساهم في هذا الانتشار اللامركزية في النظام الأمريكي الذي يتيح لها الحرية في العمل، والانخراط الكبير الذي تعرفه السياسة الأمريكية في الآونة الأخيرة في الشؤون الدولية، ونتيجة لذلك فقد تعددت الأفكار وتشعبت الرؤى بشأن رسم خيارات السياسة الخارجية.

وقد بدأ ظهور هذه المراكز بداية من القرن العشرين مع معهد كارنيجي الذي أسسه " بيت سبيرغ " في 1910 ومؤسسة " هرفر" للحرب في 1919 الذي أنشأها الرئيس السابق " هربارت هوفر"، ويبلغ عددها حاليا 2000 مركز منها 25 % مستقل، و الأغلبية الأخرى منتسبة إلى مختلف الجامعات، وقد زاد بشكل كبير الاعتماد على هذه المؤسسات البحثية و أصبحت منبرا أساسيا في صناعة القرارات في المجالات الاستراتيجية كالدفاع والاستخبارات وذلك بناءا على عقود عمل تقوم بموجبها هذه المراكز بإنجاز الدراسات والبحوث المطلوبة وذلك باستخدام أكاديميين مرموقين، وتقوم هذه المراكز على التخصص الجغرافي للمناطق ومعالجة القضايا التي تمس مباشرة المصالح و الأهداف الأمريكية[1].

[1] حسين، حيدر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، بيروت: عويدات للنشر والتوزيع والطباعة، 2006، ص123.

5- أهمية الرأي العام الأمريكي:

يعبر الرأي العام عن آراء ومواقف المواطنين واتجاهاتهم في القضايا التي تخص السياسة العامة للدولة ويبرز دوره أكثر بالنسبة القضايا السياسة الخارجية لما تمثله هذه الاخيرة من أهمية على مكانة ودور الدولة على المستوى الخارجي.

وفي الولايات المتحدة يحتل الرأي العام مكانة كبيرة ويعتبر أحد مكونات عملية صنع وتنفيذ القرارات. وقد ازدادت أهميته في الآونة الأخيرة مع التطور النوعي الذي عرفته تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تعتبر في الولايات المتحدة أحد ركائز الأساسية و المصادر الرئيسية لقياس تفضيلات الرأي العام من إذاعات ومحطات تلفزيونية وصحافة مكتوبة وغيرها من الوسائط الإعلامية المختصة في هذا المجال.

كما أنها تتنوع حيث نجد المراكز الحكومية والمؤسسات المستقلة، وبالإضافة إلى كونها مصدرا هاما للمعلومات لصناع القرار فإن هذه الوسائل تؤثر أيضا بتقارير وتحليلاتها في توجيه آراء الجمهور من جهة وتعمل من جهة أخرى على قياس هذه الآراء ورصد انطباعات الرأي العام خاصة في القضايا الخارجية المصيرية، وإذا كانت وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في صناعة توجهات الرأي العام الأمريكي فإن الاستقطاب الحزبي له مكانته خاصة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي فكثيرا من عمليات صبر الآراء تركز على معرفة انتماءات الأفراد الحزبية قبل أخذ آرائهم، حيث هناك استطلاعات لا تخص الرأي العام فقط بل تهتم بآراء أقطاب وزعماء الجزبين الجمهوري والديمقراطي.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

إن المحدد الخارجي ذو أهمية كبرى قد توازي مكانة العوامل الداخلية في تأثيره على عملية صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، وينطوي فهم العامل الخارجي على تحليل أهم وحدات النسق الدولي المترابطة من خلال عملية التفاعل المستمر بين هذه الوحدات، ولأن سلوك الوحدة يعبر عن مخرجات تجاه محيطها الخارجي فمن الطبيعي أن يتأثر هذا السلوك ويؤثر في هذا النسق الدولي[1]، وإن كانت الدول الكبرى على مر التاريخ تفسر ازدياد نشاطها على المسرح الدولي بازدياد قوتها ومواردها الداخلية وبالتالي تسعى لتوسيع نفوذها والبحث عن مناطق لتصريف منتجاتها والاستفادة من موارد مناطق الأخرى.

تاريخيا لم تعرف الولايات المتحدة الأمريكية انخراطا وتدخلا في الشؤون العالمية إلا عندما تعرضت لمؤثرات خارجية–اعتداء بيرل هاربر–بالرغم من تعاظم قوتها مع مرور الزمن[2].

ثم جاءت فترة الحرب الباردة أين كان للبيئة الخارجية الدور الأكبر في عملية صناعة القرار الأمريكي. ومنذ نهاية الحرب الباردة تغيرت بنية النزاع الدولي وأصبح أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية بكل ما تتطلبه تلك الأحادية من تركيز كبير

[1]محمد، السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت، دار الجبل،2001، ص.76.

[2]حسين، حيدر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سبق ذكره، ص.143.

لمصادر القوة المختلفة وهذا ما سهل لها لعب أدوارا متنوعة في آن واحد حيث استفادت كثيرا من البنية الأحادية في اتجاه فرض سياساتها.

إن العامل الخارجي تجلى كذلك في بروز ظاهرة المنظمات الدولية و المؤسسات المالية و التجارية الدولية، بالإضافة إلى سياسات التحالفات الموروثة عن مرحلة الحرب الباردة وكل هذه المكونات تتأثر بها وستفيد منها الولايات المتحدة الأمريكية كعوامل خارجية في اتخاذ قراراتها، فللولايات المتحدة مثلا نفوذ كبير في مجلس الأمن لتمتعها بحق الفيتو، كما أنها تستفيد كثيرا من خلال تحالفاتها مع الأوروبيين داخل الحلف الأطلسي وذلك في فرض رؤاها خاصة في المسائل الأمنية، كما أن المنظمات المالية تعرف نفوذا كبيرا للأمريكيين فصندوق النقد الدولي[1]–و الذي أضحى يؤثر على اقتصاديات الدول النامية ويفرض الشروط المتعلقة خاصة بالإصلاح السياسي والاقتصادي مقابل تقديم القروض والمساعدة الفنية–تسهم فيه الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر حيث تبلغ حصتها 17,6 %، و هذه المساهمة تسمح لها بلعب دور كبير في توجيه قراراته باعتبار أن النظام السائد في الصندوق يعطي حق التصويت المرجح على اساس النسبة المساهمة و المستندة أصلا على قاعدة الحجم الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المحدد الخارجي أصبح يلعب دورا متزايد الأهمية بالنظر إلى تزايد درجة الارتباط و الاعتماد الدولي المتبادل، بالإضافة إلى تعدد و تشابك

[1] جوزيف ناي،**مفارقة القوّة الأمريكية**. ترجمة: محمد توفيق التحريمي، الرياض: مكتبة العبيكات، 2003، ص.102.

القضايا الدولية التي تحمل بعدا عالميا يتجاوز قدرات الدولة وطاقات الدولة الواحدة كالإرهاب الدولي مثلا. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يحوز هذا العامل نسبة كبيرة في التأثير وذلك باعتبار الولايات المتحدة القوة الظمى الأولى عالميا.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة

بدأ الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية أثناء فترة الحرب العالمية الثانية، بحكم القواعد العسكرية التي وفرتها في ساحات القتال، بعد أن تحالفت إسبانيا فرانكو مع النازية والفاشية، وازدادت صعوبة الجبهة الشرقية–الاتحاد السوفياتي سابقا–[1].

ومن المعروف أن للولايات المتحدة الأمريكية نمطين من المصالح في المنطقة المغاربية، هما:

أ– المصالح المرتبطة بمكافحة الإرهاب، فالولايات المتحدة الأمريكية تعادي كل الإيديولوجيات الراديكالية الداعية إلى استخدام العنف ضد الوجود الأمريكي من منشآت وأفراد.

ب– المصالح المرتبطة بالنفوذ الأمريكي، وهذه المصالح تشير إلى الوجود العسكري والتنسيق الاستراتيجي، بل وحتى التبعية الاستراتيجية لبلدان المنطقة، للولايات المتحدة الأمريكية، كما هو حال كل من تونس والمغرب اللتان تعتبران نقطتا ارتكاز للمصالح الأمريكية في المنطقة.

[1] أمين البار، منير بسكري، مرجع سابق، ص43.

وعليه يمكن إجمال أهداف السياسة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية بعد نهاية الحرب الباردة فيما يلي:

1- البحث عن إقامة أنظمة سياسية تابعة لها، وتغذية التنافس حول من يستضيف قواعدها العسكرية (مشروعالأفريكوم مثلا).

2- الرغبة الأمريكية في استغلال ثروات صحراء المغرب العربي، وخاصة النفط الجزائري.

3- المحافظة على هامش من العلاقة مع شعوب المنطقة، فدرس "الربيع العربي" أثبت أن لا شيء ثابت في المنطقة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تخشى تكرار سيناريو إيران بعد سقوط حليفهاالشاه محمد رضا بهلوي، وقيام نظام إسلامي في إيران معادي لكل ما هو غربي.

المبحثالثالث: التحليل المقارن لحالتي الدراسة

سنحاول في هذا المبحث القيام بتحليل مقارن بين الحوارات الاستراتيجية الأمريكي الجزائرية والمغربية، بهدف الوقوف عند أوجه التشابه والاختلاف بين الحالتين، وكذلك بهدف كشف الأهداف الحقيقية للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، بالإضافة إلى اختبار بعض الفروض العلمية.

المطلبالأول: على المستوى السياسي

قال وزير الخارجية الجزائرية السابق " مراد مدلسي " في رده لسؤال لقناة " روسيا اليوم" "**أن العلاقات الجزائرية المغربية تتجاوز بكثير الظروف التي تمر بها المنطقة**".

وبناءا على هذا التصريح المتعدد الدلالة سنحاول تتبع مسار العلاقات الجزائرية المغربية من جهة، والعلاقات المغاربية الأمريكية من جهة أخرى، أي بعبارة أخرى سنحاول تتبع تأثير التنافس الجيوسياسي بين الجزائر والمغرب على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

ظلت السياسية الخارجية المغاربية لعدة عقود موسومة بطابع التوتر والتنافس، خاصة بين الجارين الكبيرين، الجزائر والمغرب. فبعد نصف قرن من الاستقلال، لم تشهد العلاقات

بين المغرب والجزائر أكثر من تسع عشرة سنة من التطبيع والاستقرار، مقابل أزيد من ثلاثين سنة من الحدود البرية شبه مغلقة أحيانا، أو مغلقة بالكامل في أحيان كثيرة[1].

وهذا التنافس الجزائري–المغربي يتجاوز مسألة الحدود إلى الإيديولوجيا نفسها. فعقب الاستقلال تبنى الطرفين إيديولوجيتين متناقضتين، الجزائر إيديولوجيا عروبية ذات مسحة اشتراكية، قريبة من المعسكر الشرقي ذو الزعامة السوفياتية، في حين المغرب تبنى على غرار كل الأنظمة الملكية العربية إيديولوجيا محافظة عربيا، أما دوليا فتبنى الخيار الليبرالي، ذو الزعامة الأمريكية.

فتاريخيا الجزائر مدفوعة بالزخم الثوري ترى أنها الأحق بالزعامة الإقليمية في المنطقة ولعلى تصريح الرئيس الراحل هواري بومدين خير تعبير عن ذلك:" **إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر**".

وهذه الرغبة الجزائرية في الريادة في المنطقة اصطدمت بمطالب مغربية مبنيةعلى ادعاءات تاريخية. فبعد سنتين فقط من استقلال المغرب، قام الملك المغرب الراحل " محمد الخامس" بإنشاء " منظمة دراسات ومشاورات حول المسائل الصحراوية "، ودعت هذه الأخيرة إلى ضرورة تحرير واسترجاع الأقاليم التالية[2]:

[1] امحمد مالكي ، **الاتحاد المغرب العربي وتكتلات الإقليمية**، مرجع سبق ذكره، ص08.

[2] Paul Balta, **le Grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, paris la decouverte,1990 ,p.167.

- موريتانيا إلى غاية وادي السينغال
- جزء من الصحراء الجزائرية
- الصحراء الغربية
- سبته ومليلة
- إقليم إفني

تاريخيا كانت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة–بعد إدراك لأهميتها الجيواستراتيجية أثناء الحرب العالمية الثانية –مبنية على ضرورة خلق التوازن بين القوتين الكبيرتين الجزائر والمغرب. فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم ومساندة المغرب الأقصى ليكبح جماح الجزائر، خاصة وأن هذه الأخيرة تبنت خيارا اعتبرته واشنطن خيارا مقلقا. فمباشرة بعد الانضمام الرسمي للجزائر لمنظمة الأمم المتحدة في 8 أكتوبر 1962، قام الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بلة بالرجوع إلى الجزائر مرورا بهافانا، في الوقت الذي كانت فيه أزمة الصواريخ الكوبية في أوجها، كما طالب رفقة الرئيس الكوبي فيدال كاسترو وقتها بغلق القاعدة العسكرية الأمريكية في غوانتانامو. وفي سنة 1963 قامت الجزائر بتأميم الممتلكات الأمريكية في الجزائر. وفي سنة 1964 قام الرئيس الجزائر أحمد بن بلة بزيارة تاريخية إلى موسكو[1].

كما قامت الجزائر أنداك بمساندة الفيتنام الشمالية. وفي سنوات السبعينات، قادت الجزائر حركات دول العالم الثالث من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. وقد كانت

[1]Khadija Mohsen-Finan, **Le Maghreb dans les relations internationales**, paris, CNRS éditions, 2011, p.215.

السياسة الأمريكية في هاته الفترة قائمة على تقديم المساعدات العسكرية لكل من المغرب وتونس بهدف خلق التوازن مع الجزائر كما ذكرنا سابقا. وفي جوان 1967 قامت الجزائر رسميا بقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، على خلفية حرب الستة أيام بين القوات العربية وإسرائيل.

ففي نظر المهتمين بالشؤون المغاربية الجزائر مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لسببين هما:

- ✓ لا يجب أن تُدفع إلى تبني الخيار الاشتراكي المتطرف، وبالتالي ترتمي في أحضان الاتحاد السوفياتي.
- ✓ الاستفادة الأمريكية الممكنة في الجانب الاقتصادي، وخاصة في قطاع المحروقات.

وفي المقابل تعتبر العلاقات المغربية–الأميركية من الناحية التاريخية واحدة من أقدم العلاقات الأميركية؛ فالمغرب كان أول الدول التي اعترفت باستقلال أميركا عام 1777.

فالملك المغربي الحسن الثاني مثلا كان يعتبر " صديق ومستشار" العديد من الرؤساء الأمريكيين، فلقد كان يشترط من السفير الأمريكي في الرباط أن تكون له علاقات شخصية مع رئيسه حتى يتم اعتماده كسفير في المغرب الأقصى[1].

[1]Khadija Mohsen-Finan, Ibid, p.215.

فالمغرب كان يبحث من البداية تدعيم علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، ليوازن بها علاقاته مع فرنسا الحاضرة بقوة في الساحة المغاربية؛ فالعلاقة الثلاثية الأمريكية الفرنسية المغربية كانت دائما تترك أثرها على خيارات صانع القرار المغربي.

بعد استقلال المغرب الأقصى عرفت العلاقات الأمريكية المغربية بعض التوتر، على خلفية قاعدة حلف الناتو التي كانت في فترة الحماية والتي لم يكن المغرب راضي عنها تماما، واعتبرها انتهاك لسيادته على أراضيه، الأمر الذي تطلب إثنين وعشرون سنة لوضع حد رسميا لهذا الخلاف، بحيث تم منح القواعد العسكرية للمغرب بحلول عام 1982.

ففي سنوات السبعينات، وتحت رئاسة جيمي كارتر رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تزويد المغرب بالمقاتلات المضادة لحرب العصابات في حربها مع جبهة البوليزاريو، الأمر الذي أدى إلى تدهور في العلاقات الأمريكية المغربية[1].

إن الدور الذي لعبه محمد الخامس في الصراع العربي الإسرائيلي اعتبر لدى الأوساط الأمريكية جد مهم. فخلال رحلة إلى لبنان سنة 1958 صرح محمد الخامس أنه يؤيد فتح المفاوضات مع إسرائيل، بل وحتى قبولها عضو في جامعة الدول العربية. وجدد في سنة 1965 الدعوة في اجتماع في مدينة دار البيضاء المغربية، الأمر الذي دفع بباقي الدول المغاربية ومصر إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب الأقصى.

غير أن مسار السلام الذي بدأه كسينجر[1] في الرباط، هو الذي أعطى للمغرب الفرصة لأن تلعب دور الوسيط، ومن ثم الدخول في علاقات جد مميزة مع الولايات المتحدة.

1

فاللقاء التاريخي، سنة 1977 بين وزير الخارجية الإسرائيلي " موشي ديان " ونائب وزير الخارجية المصري " أحمد تهمي" الذي فتح الطريق أما زيارة السادات إلى تل أبيب، كان بالرباط.

فالمغرب ساند بقوة "مسار السلام " الذي قاده الرئيس الأمريكي " جيمي كارتر"، والذي توج باتفاقية كامب دايفيد 1978، ثم معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية لاحقا في سنة 1979.[2] ساند المغرب الموقف الأمريكي من إيران حيث قام باستضافة شاه إيران المعزول. وأثناء حرب الخليج قام المغرب الأقصى بإرسال قوات إلى الأراضي العراقية تحت دعوة «حماية الأراضي المقدسة ".

وانتهجالمللك محمد الخامس نفس سياسة أبيه المساندة للمواقف الأمريكية في المنطقة. فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أعلن المغرب مساندته للشعب الأمريكي وقام بتنظيم عزاء في كاتدرائية دار البيضاء.

يتضح من كل ما سبق أم مسار العلاقات السياسية الجزائرية الأمريكية تختلف تماما عن مسار العلاقات السياسية الأمريكية المغربية، ففحين انتهجت الجزائر مسار معارض

---

[1]شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من 1973 إلى 1977 وكان مستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون .لعب دورا بارزا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مثل سياسة الانفتاح على الصين وزيارته المكوكية بين العرب وإسرائيل والتي انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام 1978. كما قام الرئيس جورج بوش (الإبن) بتعيينه رئيساً للجنة المسؤولة عن التحقيق في أسباب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

[2] ناظم عبد الجبار، **تأثير العلاقات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأزمة العربية في قضية ما بعد الحرب،الباردة**.الطبعة الأولى،بيروت: مركز الوحدة العربية، 2007، ص.134.

للخيارات الأمريكية في المنطقة العربية، اختار المغرب التماهي مع تلك الخيارات. إلى أن كل من الجزائر والمغرب اختارا التنسيق مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة.

المطلب الثاني: على المستوى الإقتصادي

ركّزت الولايات المتحدة الأمريكية على التجارة الدولية كأداة لاختراق المنطقة المغاربية. وقد اتضح ذلك جليا من خلال المبادرات التي قدّمتها للمنطقة على غرار مبادرة " إزنستات " لكل من الجزائر والمغرب وتونس، واتفاقية التبادل الحر الأمريكي المغربي.

الفرع الأول: مبادرة إزنستات

في شهر جوان من عام 1998 عقد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد والأعمال الزراعية " سيتوارت" ندوة صحفية في تونس، أعلن فيها هن مبادرة جديدة تهدف إلى إقامة شراكة أمريكية مغاربية، تضم كل من الجزائر والمغرب وتونس. وكان هدف المبادرة هو رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في الدول الثلاث.

وقد لخص السفير الأمريكي لدى المغرب، إدوارد غابريال المبادرة الأمريكية في:

أولا: إجراء سلسلة من الحوارات المكثفة بين مسؤولي الحكومات.

ثانيا: إصلاحات اقتصادية وإدارية بنوية متزايدة السرعة داخل كل بلد.

ثالثا: دور أكبر للقطاع الخاص من خلال التشجيع على مزيد الاستثمارات.

رابعا: إزالة الحواجز الداخلية التي تعترض تطوير التجارة والاستثمار بين الدول الثلاث فيما بينها، زبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: العلاقات الاقتصادية الأمريكية الجزائرية

تعود جذور العلاقات الاقتصادية الأمريكية الجزائرية إلى سنوات الستينات أين كانت الجزائر تعتبر الممول الأول للولايات المتحدة الأمريكية من مادة الغاز الطبيعي.

وفي سنة 2011 بلغت الواردات الجزائرية من المنتجات الأمريكية 2165 مليون دولار أي ما يعادل نسبة 4,5 % من مجموع الواردات الجزائرية. وقد شكلت المنتجات الصناعية والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية، وأجهزة الإعلام الآلي، بالإضافة إلى بعض المنتجات الغذائية والزراعية أساس هذه الواردات. في حين بلغت الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية من نفس السنة 15183 مليون دولار أي بنسبة 20.5% من مجموع الصادرات الجزائرية، والتي تتمثل في مجملها في المواد الطاقوية(البترول والغاز).

وقد بلغت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر من سنة 1998 إلى سنة 2002 أكثر من 4 مليار دولار، منها 2.156 مليار دولار في مجال النفط و2.374 مليار دولار خارج مجال النفط. وبقي الاستثمار الأمريكي في تزايد ليبلغ خلال عامي 2003 و2004 أكثر من 5 مليار دولار فقد احتلت الجزائر المرتبة الثالثة عربيا في استقبال الاستثمارات الأمريكية، بعد

كل من السعودية ومصر، وقد مثل الاستثمار الأمريكي لوحده ثلث الاستثمار الأجنبي في الجزائر[1].

ومن أهم نتائج التبادل الاقتصادي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية نسجل التالي[2]:

- إنشاء غرفة التجارة الأمريكية بالجزائر سنة 2002، والتي تضم 40 عضوا وهي تسهر على تعميق المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين ومراقبة وتيرتها.
- تأسيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي: حيث شارك في تنظيم المؤتمر الثنائي الوزاري حول الغاز الطبيعي السائل بواشنطن، ونظم منتدى ناجح حول البنى التحتية، الإنشاء والاستثمار، بواشنطن خلال 2003، والتي جلب اهتمام الإدارة الأمريكية والكونغرس وبعض المديرين التنفيذين، كما ينشط المجلس في عدد من القضايا، مثل التعاون في مجال الصناعة، والزراعة الغذائية والبترول والتكنولوجيا المعلوماتية.

[1] وسيلة بداد، **البعد الإقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، مذكرة ماستر، الجزائر، المدرسة الوطمية العليا للعلوم السياسية، 2014، ص84.

[2] عمار جفال، **العلاقات الجزائية الأمريكية 1992-2004**، مذكرة ماجستير، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص. 62.

الفرع الثالث:العلاقات الاقتصادية المغربية والولايات المتحدة الأمريكية

تُعَّد اتفاقية التبادل الحر الأمريكية المغربية قفزة إلى الأمام في نوعية وكثافة العلاقات الاقتصادية الأمريكية بما ترتبها عنها من نتائج، وبما أتاحته كذلك من فرص الاستثمار بين الطرفين.

فقد تم الإعلان عن مشروع الاتفاقية في 23 جانفي 2002 أثناء زيارة الممثل التجاري الأمريكي" روبرت وليك " للمغرب للتباحث حول إلغاء الحواجز الجمركية القائمة بين البلدين. وكان توقيع الاتفاقية في جوان2004.

وقد كان المغرب يهدف من خلال هذه الاتفاقية إلى:

- ✓ النهوض باقتصاده الوطني
- ✓ تنويع شركائه الاقتصاديين

ومكّنت اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة من إلغاء التعريفات الجمركية على أكثر من 95 في المائة من البضائع المتداولة بين البلدين، وفتحت الباب أمام فرص جديدة للتجارة والاستثمار. وبفضل هذه الاتفاقية، بلغ حجم التجارة بين البلدين سنة2011 حوالي 3.79 ملايير دولار. كما بلغت صادراتها تجاه المغرب عام 2012حوالي 2.26 مليار دولار، في حين صدّر المغرب ما قيمته 933 مليون دولار للولايات المتحدة، والتي في غالبيتها منتجات زراعية وغذائية. وتستثمر120 شركة أمريكية تعمل حاليا في

المغرب أي ما يقرب من 2.2 مليار دولار، وتم خلق أكثر من 100 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة[1].

فقد عرفت العلاقات الثنائية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية دفعة قوية، نتيجة لإبرام اتفاقية التبادل الحر، وكذلك التنظيم المشترك لمنتدى المستقبل، بالإضافة إلى منح المغرب وضع الحليف الاستراتيجي غير العضو بمنظمة حلف الشمال الأطلسي، وكذا قابلية المغرب للاستفادة من حساب تحدي الألفية.

يتضح من كل ما سبق أن المغرب يحظى بعلاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية مميزة، مقارنة بجاريته الجزائر، على الرغم من اعتبار المغرب على لسان وزير الاقتصاد المالية محمد بوسعيد، – في الدورة الثانية للمؤتمر المغربي الأمريكي حول تطوير مناخ الأعمال المنظم بالرباط، والذي تتمحور الأشغال فيه حول " تعزيز المبادلات التجارية وتقوية الاستثمارات والنهوض بالشراكة بين المغرب والولايات المتحدة لتحقيق تنمية اقتصادية بإفريقيا" – أن حجم العلاقات الاقتصادية الأمريكية المغربية ليست في المستوى المطلوب[2].

[1] جمال بورفيسي، **المغرب يتطلع إلى رفع حجم الاستثمارات الأمريكية**، موقع جريدة الصباح –يومية مغربية شاملة، 2014/03/19

[2] جمال بورفيسي، **المغرب يتطلع إلى رفع حجم الاستثمارات الأمريكية**، مرجع سابق، ص2

المطلب الثالث: على المستوى العسكري والثقافي

تعود جذور العلاقات العسكرية الأمريكية المغاربية إلى الحرب العالمية الثانية، أين استخدمت الأراضي المغاربية كقواعد للإمداد. فالتقارب الجزائرية الأمريكي في النواحي الأمنية والعسكرية قد فرضته الظروف التي مرت بها المنطقة، وبروز إرادة أمريكي تسعى إلى إعادة التموقع من جديد في أوروبا وفي البحر الأبيض المتوسط. ومن جهة ثانيةّ إرادة النظام الحاكم في الجزائر في أن يستعيد مكانته هو أيضا في المنطقة عبر التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تحديث الجيش الأمريكي[1].

بدأ التقارب الأمني–العسكري منذ سنة 1997، وذلك عبر زيارات للوفود العسكرية للبلدين. وقد توجت تلك الزيارات بتعين قائد جزائري برتبة عقيد كملحق عسكري في منظمة الحلف الأطلسي في بروكسل بتاريخ 15 أفريل 1998، كما استقبلت الجزائر القائد الأعلى للقوات البحرية في أوروبا والقائد الجنوبي لمنظمة الحلف الأطلسي، وذلك في 11 أوت 1998، وفي سبتمبر 1998 تم استعراض الأسطول السادس لتمارين للإنقاذ في البحر مع البحرية الجزائرية في سواحل سيدي فرج[2].

وفي إطار مكافحة الإرهاب تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر عن طريق تكوين ضباط من الجيش الوطني الشعبي في مراكز القيادة الأمريكية بأوروبا، ومعاهد الحلف

[1]أنيس رحماني، **التعاون الأمريكي الجزائري في المجال العسكري**، جريدة الخبر، عدد 4345، بتاريخ 2007/05/20، ص2.

[2]لمياء، مخلوفي،**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات إقليمية، جامعة الجزائر03، 2012، ص 66.

الأطلسي في إيطاليا وألمانيا، يشمل هذا التعاون أيضا بيع العتاد العسكري وتبادل المعلومات فيما يتعلق بنشاط شبكات الإرهاب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطة الأمريكية لمكافحة الإرهاب تعتمد على التواجد الميداني عبر السفن الحربية التي تجوب المحيطات، كما تقوم بالتنسيق والتعاون مع عدد من الدول من خلال برنامج مجموعات القوات الخاصة العاشرة في جورجيا ضمن برنامج تدريب خاص لمكافحة الإرهاب.

وقد رصدت الولايات المتحدة الأمريكية ميزانية قدرها 500مليون دولار أمريكي لمكافحة الإرهاب في المنطقة الواقعة من باكستان وأفغانستان شرقا إلى إلى حدود إفريقيا غربا، مرورا بالشرق الأوسط.

بالمقابل تمتد العلاقات العسكرية المغربية الأمريكية منذ تمويل هذه الأخيرة وضع النظام الدفاعي، على طول الحدود مع الجزائر، عن طريق القروض العسكرية والتي بلغت حوالي مليار دولار بمساندة المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، في قضية الصحراء الغربية[1].

[1]عز الدين العياشي، **واشنطن تسعى لتجاوز النفوذ الأوروبي في المغرب العربي**، جريدة الخبر، عدد 2922، مؤرخ في 2000/07/02، الجزائر، ص1-2.

الفصل الثاني الأفاق المستقبلية للحوارات الاستراتيجية الأمريكية المغاربية

الفصل الثاني: الأفاق المستقبلية للحوارات الاستراتيجية الأمريكية المغاربية

يعرف وليد عبد الحي الدراسات المستقبلية بأنها " **ذلك العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره** "[1]

ويحدد الدكتور ضياء الدين زاهر خمسة عوامل تدفعنا إلى دراسة المستقبل وهي[2]:

- **الحاجة للتخطيط للبقاء:** فلكي نخطط لبقائنا لابد لنا من استشراف الأحداث وموقف المستقبل حتى نستعد لها من الآن، وحتى نتجنب مخاطر هذه المواقف والأحداث.
- **الفضول الذاتي:** وهي مسألة ذاتية بحثه، فضول الفرد بمعرفة ماذا يمكن أن يحدث في المستقبل.
- **الحاجة إلى المعرفة:** وفي هاته الحالة تصبح عملية دراسة المستقبل ضرورية، وعدم القيام بها قد يكلف الكثير.
- **الحاجة إلى التأثير في المستقبل:** فبدون استشراف ليس هناك حرية لاتخاذ القرار، فبالاستشراف نستطيع التدرب على البدائل والخيارات.

[1] وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية** (عمان: المرطز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص.13.

[2] زاهر ضياء الدين، **مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم، أساليب، تطبيقات** (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2004)، ص.20.

وتقوم الدراسات المستقبلية على عدة تقنيات، والتقنية المستخدمة في هذه الدراسة هي تقنية السناريوهات.

ويعتبر هيرمان كان أول من أشار إلى استخدام السيناريو في التخطيط عندما كان في مؤسسة RANDخلال عقد الخمسينات من القرن الماضي. كما استخدم السيناريو كمصطلح للربط بين الشؤون العسكرية والدراسات الاستراتيجية.

ثم تطور استخدام " السيناريو" على يد " وينر" في نهاية الستينات في كتابه المسمى " عام 2000" ، ووصف السيناريو على أنه أسلوب مرن للنظر و الاستكشاف، ويقوم على تصور حالات و أوضاع محتملة في مستقبل قريب نوعا ما بحيث تتم زيادة القدرات على ردات الفعل وبحيث يتم تصور الوسائل الملائمة من أجل الرد على الإغراءات الجديدة غير المتوقعة.[3]

هناك طريقتين لتكوين السيناريو:[4]

- ✓ **الطريقة الصلبة:** تعتمد على الرياضيات، الكومبيوتر، وهي تركز على العوامل التي يمكن تكميمها (كمعدلات النمو الديمغرافي والاقتصادي، والميزانيات، وعدد السكان...).

[3]وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**،أبوطبي: مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص. 19.

[4]زاهر ضياء الدين، مرجع سبق ذكره، ص.118.

✓ **الطريقة المرنة:** تعتمد على الحدس وتسمح بتدخل الاختيارات الشخصية.

وسنحاول في هذه الدراسة التركيز على الطريقة المرنة في وضع السيناريوهات، أي بإعطاء للحدس، والخيال أحيانا الأولوية في هاته الدراسة، بدون تجاوز للموضوعية والمنطق طبعا. ونجدر الإشارة هنا إلى أننا لسنا لا بصدد آراء ولا اعتقادات، بل نحن بصدد سيناريوهات محتملة.

ويتم إعداد السيناريو وفق الخطوات التالية:[5]

- تحديد الظاهرة، موضوع الدراسة، وجمع المعلومات والحقائق والبيانات المرتبكة بها.
- تحديد مختلف مسارات تطور الظاهرة وذلك بناء على المعطيات والحقائق التي تم رصدها في المرحلة الأولى، وفي هذه المرحلة تحدد المتغيرات المختلفة المؤثرة في تطور الظاهرة وترتب وفقا لأهميتها إلى متغيرات رئيسية ومتغيرات ثانوية، مع الاخذ بعين الاعتبار ظهور المتغيرات الاستثنائية أو الفجائية والتي قد يتوقف عليها مسار تطور الظاهرة، ولذلك ففي هذه المرحلة يتم الفصل في اتجاه مسار تطور الظاهرة في المستقبل (اتجاه خطي، اتجاه إصلاحي، اتجاه تحولي أو راديكالي).

[5] وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، مرجع سبق ذكره، ص.45

- التداعيات: وتعني النتائج التفصيلية المفترض أنها ستترتب عن كل خطوة من الخطوات استنادا إلى قاعدة إذا–فإن. كذلك ربط التداعيات المختلفة ببعضها البعض، حيث أن كل تداع سيترك أثاره على غيره ومن هنا لابد من إدراك تأثير التداعيات على بعضها البعض في القطاعات المختلفة في المستقبل.

وقد تم اختيار فترة متوسطة المدى أي ما بين 5 و20 سنة على الأكثر، في محاولة لاستشراف مستقبل العلاقات الأمريكية المغاربية، وانعكاسات ذلك على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية. ويعود سبب اختيار هاته الفترة تحديدا هو هدف الدراسة أصلا الذي يسعى إلى الوصول إلى نتائج تتسم بالموضوعية و الدقة. هذا بالإضافة إلى تعقيدات البيئة الداخلية من جهة، والتحولات السريعة التي تعرفها العلاقات الدولية من جهة اخرى.

وعلى اعتبار أن أي دراسة مستقبلية تقوم على ثلاث سناريوهات رئيسية محتملة وهي:

- ✓ السيناريو الخطي: أي استمرار الأوضاع الراهنة، وبقاءها على حالها.
- ✓ السيناريو الإصلاحي: يتم بحدوث إصلاحات في الأوضاع القائمة.
- ✓ السيناريو الثوري: يتم بحدوث تغير جذري وراديكالي في الأوضاع الحالية.

وانطلاقا من هذه السيناريوهات الثلاثة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: استمرار الوضع القائم

المبحث الثاني: التقارب والتوثيق

المبحث الثالث: التباعد في العلاقات الأمريكية المغاربية

المبحث الأول: استمرار الوضع القائم (السيناريو الخطي)

يقول عالم المستقبليات " جودت ": " **أفضل طريق للمستقبل هو الطريق الذي يترك ما لا يمكن التنبؤ به** ". (أي ما سوف يحدث إذا لم يتغير شيئ)[6].

يقوم السيناريو الخطي على فرضية استمرار سيطرة الوضع الراهن على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وأن التغيرات التي يمكن ان تحدث في المستقبل هي تغيرات في الكثافة أكثر منها في النوع.

سنحاول في هذا المبحث أن نبين من خلال جملة من المعطيات والتوقعات أن الأوضاع ما بين الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر والمغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى على حالها، وهذا في الميدان السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول: على المستوى السياسي

تعتبر الدول المغاربية من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن التاج البريطاني سنة 1777(المغرب أول من وقع اتفاقية صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1787، السفير التونسي في واشنطن يعتبر أول سفير عربي)، وذلك كان نتيجة العلاقات الجيدة التي كانت تجمع بين البلدان المغاربية والولايات المتحدة

[6] زاهر ضياء الدين، مرجع سبق ذكره، ص.114.

الأمريكية. وبالرغم من مساندة الرئيس الأمريكي السابق " نيلسون وودرو" لحق الشعوب في تقرير مصيرها، بإصداره بما عرف بمبادئ "ولسون " العشرة، والجزائر كانت في تلك الفترة واقعة تحت الاستعمار الفرنسي الغاشم، كما كان حال المغرب. فقد استقبل قادة الحركة الوطنية أنداك هذه المبادئ بكثير من الترحيب، بل واعتبروها بمثابة انتصار لقضيتهم العادلة.

وتاريخيا كانت العلاقات الأمريكية بالدول المغاربية تتراوح ما بين طبيعية أحيانا وجيدة أحيانا أخرى (باستثناء الحالة الليبية)، بحكم أن الولايات المتحدة لم تكن تهتم بالمنطقة، لأسباب بعضها يتعلق بالاعتبارات الداخلية، وبعضها الأخر متعلق بالصورة التي تحملها الولايات المتحدة عن المنطقة باعتبارها منطقة نفوذ فرنسية وليست بتلك الأهمية الجيواستراتيجية وقتها.

غير أن الاهتمام الفعلي بالمنطقة لم يبدأ إلى مع الرئيس الأمريكي السابق " دالاس"، الذي راح يروج لمشروع " حلف شمال أفريقيا "، كحلف تابع لحلف الناتو ومكملا له، ويرجع البعض أسباب هذا التحرك وقتها إلى:

- رغبة الولايات المتحدة في ضرب الفكرة الوحدوية العربية، بفصل المغرب العربي عن المشرق، وإلحاقه بالمنظومة الغربية. فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية وقتها من خلال هذا المشروع إلى ترسيخ قواعدها عسكرية، وإقامة أنظمة تابعة لها في كل من تونس والمغرب، وإجهاض الثورة الجزائرية.
- الرغبة في استغلال ثروات صحراء المغرب العربي.

وفي فترة الرئيس" بوش " الابن طغى الجانب الأمني في طبيعة العلاقة بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبح البعد الأمني هو المحدد الرئيسي إن لم نقل الوحيد لطبيعة العلاقة، وخاصة مع الجزائر على اعتبار انها عانت من ويلات الإرهاب والعنف السياسي طوال عشرية كاملة.

غير أن الوضع لم يتغير كثيرا مع إدارة أوباما التي تميزت سياستها بعدم الوضوح ولا الثبات، فرغبة إدارة أوباما ترضية كل الأطراف جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على حسم مواقفها في العديد من القضايا.

وبناءا على هذا فكل الجهود التي ستقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين علاقتها مع الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر والمغرب، لم تؤدي إلى أي تغير حقيقي في المواقف، بل ستستمر في حالة التجاذب والتنافر، بل وحالة اللاموقف أحيانا في بعض القضايا.

وتبرز بعض القضايا في طليعة العلاقة بين الولايات المتحدة والدول المغاربية على غرار:

أولا: الإسلام

على الرغم من إعلان إدارة بوش وكذا إدارة أوباما على أنها ليست بصدد الحرب على الإسلام، إلا أنه يلاحظ أنه هناك خلط في الأوساط الأمريكية بين الدين الإسلامي كأحد

الأديان السماوية الثلاث، والحركات المتطرفة التي تجعل من الدين إيديولوجية لها بغرض استثارة العواطف من أجل التعبئة لتحقيق أغراض سياسوية.

وبعد أحداث " الربيع العربي" اتضح جليا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أن الإسلام السياسي المعتدل ممكن أن يكون مفيدا للمصالح الأمريكية في المنطقة، وهذا ما يفسر مثلا دعم الولايات المتحدة الامريكية لحركة الإخوان في مصر مثلا قبل الانقلاب العسكري عليها، وكذا دعمها للجبهة الإسلامية للإنقاذ بانتقاد وقف الجزائر للمسار الانتخابي سنة 1991(فقد قامت وقتها الولايات المتحدة بقبول اللجوء السياسي لأحد قيادات الفيس انور هدام).

أما بالنسبة للمغرب، فملك المغرب يلقب ب "أمير المؤمنين" أي أن الحضور الديني قوي في السياسة الخارجية المغربية (على الأقل من الناحية الرمزية).

وعلى كل يبقى الإسلام محدد رئيسي لطبيعة ومستقبل علاقة الجزائر والمغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المتوقع أن تستمر الولايات المتحدة بسياساتها ومواقفها البرغماتية من الإسلام وكذا الحركات الإسلامية.

ثانيا: التداول على السلطة

تخلت إدارة أوباما عن الشعارات التي حملتها إدارة سابقه " بوش" المتعلقة بالترويج للديمقراطية والحرية، أو على الأقل لم تعد ترفع تلك الشعارات. بل وراحت إدارة أوباما تتبنى نهج ذرائعي بحث، أي البحث في كل ما يمكن أن يحقق المصالح الأمريكية، وإن كان

يتناقض مع القيم التي تروج لها، كما كان الحال مع سقوط نظام بن علي في تونس والذي طهر فيه الموقف الأمريكي متأخر جدا و غير مؤثر على الأرض في حينها.

وعلى الرغم من قيام كل من المغرب والجزائر بإدخال إصلاحات هامة في جانب السياسي، خاصة المغرب الذي قطع أشواط كبيرة في محاولة منه للانتقال من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية –وإن كان ظاهريا–، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في دفع الدولتين المغاربيتين الأهم في إدخال المزيد من الإصلاحات والتعديلات في بنية النظام السياسي القائم.

ثالثا: مسألة الصحراء الغربية

تعتبر القضية الشائكة التي تمييز المنطقة المغربية. فالموقف الأمريكي تجاه القضية يتميز بكثير من عدم الوضوح، إن لم نقل الغموض. فالولايات المتحدة الأمريكية وإن ساندت الموقف المغربي الداعي إلى إقامة حكم ذاتي في الصحراء الغربية إلا أنها تحاول عدم إثارة حفيظة الجزائر، فتحاول أن ترضي جميع الأطراف في الوقت نفسه باتباع سياسة " التوازن الإقليمي " وهذا ما يفسر تمديد مهمة المبعوث الأممي في الصحراء الغربية كريستوفر روس.

وستستمر الولايات المتحدة في انتهاج هاته السياسة خاصة مع التحديات التي تفرضها مناطق أخرى من العالم على السياسة الأمريكية.

المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي

يقول أحد المحللين السياسيين الفرنسيين Bernerd revenel:

" **القضية الاستراتيجية الأمريكية الحقيقية لسنوات التسعينات والقرن الواحد والعشرين هي التحكم في الرهانات الطاقوية، إذ أن 50% من الاحتياجات الاقتصادية الأمريكية تعتمد على البترول، وهذا الاعتماد سيزداد بشكل أساسي وهو ما يتوقف على استيرادها من المواد الأولية، وبشكل خاص البترول. هذه التبعية ذات الطبيعة الاستراتيجية تستدعي من الولايات المتحدة الأمريكية دراسة جيواستراتيجية شاملة للتحكم في هذه الرهانات الطاقوية. هذه الاستراتيجية تكرسها جهود مؤسسات الطاقة المرتبطة بمؤسسات الاستثمار والقروض، وتدعمها الحكومة الأمريكية. فالولايات المتحدة الأمريكية تريد بصفة أساسية وملحة-في مواجهة منافسيها(أوروبا، اليابان) الذين يفتقدون بدورهم لموارد الطاقة-مراقبة المورد الطاقوي الاستراتيجي للنظام الصناعي، والمنطقة المعنية لتحقيق هذا الهدف هو منطق جنوب المتوسط، ابتداء من المغرب إلى الخليج... كمجموعة واحدة تضم المغرب و المشرق إلى القوقاز وبصفة اوسع المتوسط** "[7]

ومن ذلك يتبين أن الاستراتيجية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية هي جزء من استراتيجياتها العالمية للهيمنة، وكأداة كذلك لإدارة التنافس مع أوروبا في منطقة المغرب

[7] نقلا عن: الحاج اسماعيل زرقون، **المغرب العربي والصراع الدولي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات 9(2010)، ص229.

العربي، وهو ما يستوجب–بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية–التعامل مع المنطقة ككتلة موحدة، تستقطب الاستثمارات الأمريكية.

كما تبرز في هذا الإطار أهمية الجزائر فيما يعرف ب "الدبلوماسية البترولية"، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جل الاكتشافات البيترولية في منطقة المغرب العربي وفي الجزائر على وجه الخصوص قامت بها شركات أمريكية.

وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة تشكل سوقا استهلاكية بطاقة استيعاب 80 مليون مستهلك، الأمر الذي يعد فرصة أمام المستثمرين الأمريكيين في مجالات عديدة في المنطقة، وهو ما يفسر بدوره المبادرات التي اطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية ابتداءا من مبادرة " إزنستات "1998، إلى مبادرة " الشراكة في الشرق الأوسط MEPI 2002"، و التي أخذت أبعادا اقتصادية، سياسية، و ثقافية.

ويتوقع أنه كما كانت شهدت فترة التسعينات بداية الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بالمنطقة، فإنها ستستمر بالنظر إلى المنطقة على هذا الأساس، بل يتوقع ان تزيد الاستثمارات الأمريكية في مجال الطاقة– في الجزائر على وجه الخصوص –عن ما هي عليه حاليا.

المبحث الثاني: التقارب والتوثيق

سنحاول في هذا المبحث، استشراف مستقبل العلاقات الأمريكية المغاربية، وذلك من خلال تصور السيناريو الإصلاحي، الذي يفترض تقارب وتوثيق العلاقات الأمريكية المغاربية أكثر مما هي عليه في الوقت الراهن.

فالعلاقات الأمريكية المغاربية تتميز بعدم الثبات، فتاريخيا المنطقة المغاربية كانت تحتل مراكز ثانوية عند صانع القرار الأمريكي–يتم دائما إلحاق المنطقة بمنطقة الشرق الأوسط في التقسيم الأمريكي–، وهذا ما يجد له صدا في طبيعة العلاقات الأمريكية المغاربية التي تتسم بالتذبذب في كثير من الأحيان، الأمر الذي يستدعي ضرورة تجاوز التحديات التي تعيق تطوير وتمتين هذه العلاقات.

قد شكّل تدخل الناتو في ليبيا، وما ترتب عنه من تفكيك للدولة الليبية، الأمر الذي جعل كل دول المنطقة مكشوفين من الناحية الأمنية وفي مقدمتهم الجزائر، نقطة خلاف في العلاقات الأمريكية الجزائرية. فقد نظرت الجزائر بكثير من الريبة والحذر لوجود حلف الشمال الأطلسي على حدودها. الأمر الذي يستدعي تجاوز هذا التحدي مستقبلا من خلال تطمين الجزائر بأنها غير مستهدفة من قبل الناتو، وأن السيادة الجزائرية لا يمكن المساس بها مستقبلا.

وتحتل الأبعاد الاقتصادية والأمنية الركيزة الأساسية في العلاقات الأمريكية المغاربية عموما. وعلى هذا الأساس تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، الأول متعلق بتوثيق العلاقات الأمريكية المغاربية في الجانب الاقتصادي، والثاني متعلق بتوثيقها في الجانب الأمني.

المطلب الأول: التقارب في الجانب الاقتصادي

أولا: تجاوز القوى التقليدية المهيمنة في المنطقة

تعتبر المنطقة تاريخيا منطقة نفوذ أوروبي وتحديدا فرنسي. ففي فترة الحرب الباردة كانت المنطقة ذو أهمية كبرى في إطار الصراع الغربي والشرقي، حيث كان التكامل الاستراتيجي الأوروبي الأمريكي في المنطقة أمرا حتميا لمواجهة الخطر السوفياتي، وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت دول المنطقة وبالأخص الجزائر والمغرب محل للتنافس الذي تخوضه أوروبا مع الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط عموما وحوضه الغربي بالخصوص.

يقول الخبير الاستراتيجي الفرنسي marc bounefous:

" **يوجد إقليم واسع قريب من أوروبا يسمى المغرب العربي، هذا الإقليم يجعلنا دائما أمام حقيقة مهمة، وهي أنه يجب على الأقل ألا يأتي تهديد لأوروبا من هذه المنطقة الجنوبية ...، فالأمن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يمليها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز أساسا على التنبه، والأخذ في الحسبان أي خطر، أو**

تهديد قد تؤدي إلى عدم الاستقرار أو توتر خطير ودائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيؤدي حتما إلى إخلال التوازن الإقليمي في المنطقة. ومن ثم فإن النتيجة المنطقية لذلك تتمثل في ضرورة التعاون بين الضفتين قصد المحافظة على الاستقرار في المنطقة المغاربية ودعم الأنظمة الحاكمة فيها من الرباط إلى طرابلس، وحتى ولو كانت موضع انتقادات "[8]

وفي نفس السياق يقول كذلك

" **إن المتوسط يفصل بين ضفتين، في الشمال مجموعة غنية مع مظم وقيم ديمقراطية(...) وفي الجنوب شعوب فقيرة غالبا ما تكون معرضة لنزاعات وانشقاقات داخلية (...) أزمات الجنوب وتهديداته تمس مصالحنا، وأحيانا مصالحنا الأمنية، فالمغرب لا يبعد عن أوروبا من الجنوب الغربي إلا بأربع عشرة كيلومترا عن إسبانيا، وبمائة و أربعين كيلومترا عن إيطاليا، ومنه وجب علينا أن نحرص على ألا يقع هذا الإرث تحت رقابة أي خصم محتمل ...**"[9]

وإذا قمنا بتحليل هذا التصريح، نجد أنه يؤكد وبصورة مباشرة الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي. كما أُستعمل في هذا التصريح مصطلح " **أي خصم محتمل**" الذي قد

[8] Marc Bonnefous. *Le Maghreb : repères et rappels*, Politique étrangère, Numéro 3, 1991, p. 745.

[9] Marc Bonnefous, Ibid. p.746.

يكون المقصود بهذا الخصم الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تسعى إلى ربط كل الأنظمة المتوسطية باستراتيجياتها الأمنية.

ولكي يكون للأمريكيين قدم في المنطقة عليهم تجاوز القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة وعلى وجه الخصوص فرنسا، التي يلاحظ أن علاقاتها الاقتصادية مع الدول المغاربية وتحديدا الجزائر والمغرب أصبحت أكثر ديناميكية وحيوية، وما الصفقات التي عقدتها فرنسا في السنوات القليلة الأخيرة الماضية مع الجزائر إلا خير دليل على ذلك.

الجدول رقم (01): تطور الميزان التجاري بين فرنسا والجزائر منذ 2007

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات خارج المحروقات	35335	43468	21629	22398	21057	21057	58746
الصادرات من المحروقات	374663	592540	420805	355196	629700	592011	6556,93
مجموع الصادرات	4099,71	6360,70	4424,35	3775,93	6507,57	6124,18	6740,70
الواردات	4613,60	6503,78	6159,89	6099,67	7119,05	6092,04	6250,39
الميزان التجاري	513,98-	143,71-	1735,55-	2323,74-	611,48-	32,14	490,31
المبادلات التجارية	8713,31	12863,86	10584,24	9875,60	13626,62	12216,22	12599,61

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية, مارس 2014.

ويلاحظ من خلال الجدول تراجع لنسبة الواردات الجزائرية من فرنسا، فبينما كانت في سنة 2003، .23%، انخفضت إلى نسبة 15.7 % عام 2009، وهذا بسبب رغبة الدولة الجزائرية في تنويع متعالميها، والبحث عن متعاملين جدد كالصين ودول أوروبا الشرقية، والولايات المتحدة الأمريكية،...

وبناءا على هذا، ينبغي على الأمريكيين استغلال هذه الرغبة الجزائرية في تنويع متعامليها، بتكثيف علاقاتها الاقتصادية مع الجزائر بطرح مشاريع جديدة " **إزنستات جديد** "، لربطها أكثر من الناحية الاقتصادية بالمصالح الأمريكية، وكذلك نفس الشيء مع المغرب.

ثانيا: كبح الجماح الصيني في المنطقة

بدأت الاستثمارات الصينية بالتدفق في الجزائر منذ سنة 2001 تزامنا مع مشاريع الإنعاش الاقتصادي التي أطلقتها الجزائر وتشمل الاستثمارات الصينية القطاعات التالية :[1]

- **قطاع الطاقة والمناجم:**

1- توقيع شركة بيتروكيمياوية صينية Sinopeسنة 2002 على عقد بقيمة 525 مليون دولار لتطوير حقل بيترولي، كما قامت شركة أخرى سنة 2003 بشراء عدد من مصافي بمبلغ 350 مليون دولار.

[1]وسيلة بداد، **البعد الإقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، مرجع سبق ذكره، ص.86.

2- قيام شركة بيتروشينا بالتوقيع على عقد ما هيدروجين كارباید الجزائرية لتطوير حقول نفطية وبناء مصفاة بترولية.

3- اشاء شركة مختلطة بين نافتال وصور الشين تحت اسم نفتاشين مختصة في توزيع المواد البترولية.

4- إنشاء شركة مختلطة سنة2006 للعمل في مناجم الزنك في تلمسان.

5- مشروع TSGPالخاص بمد أنابيب نقل المحروقات الرابط بين بني صاف ونيجيريا.

- **قطاع البنة التحتية:**

1- قيام شركة cscec ببناء فندق شيراتون ومطار هواري بومدين ومستشفى وهران...

2- حصول مجمع CITRI-CRCC على إمتياز بناء جزئين من الطريق السيار الشرق غرب بين عنابة وتلمسان.

- الاستثمار في قطاعات أخرى:

1- إعلان المجمع الحكومي أكس سي أم جي عن إنشاء أكبر مصنع في إفريقيا لإنتاج آلات الأشغال العمومية والبناء بالشراكة مع شركة بوردي.

2- مشروع إنشاء مصنع للزفت والإسمنت من طرف الشركة الصينية للبناء والهندسة سنة2011.

ثالثا: زيادة استثماراتها خارج قطاع المحروقات

بلغت المبادلات التجارية بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004 أكثر من 15 مليار دولار، وهذا يدل على حجم العلاقات الاقتصادية بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية.

فالجزائر وحدها بلغ حجم وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2011، 2165 مليون دولار ما يعادل نسبة 4.5 % من مجموع الواردات الجزائرية، والتي تتمثل غالبيتها في منتجات صناعية، تجهيزات ميكانيكية وكهربائية، وأجهزة الإعلام الآلي، بالإضافة إلى المنتجات الغذائية والزراعية.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في المغرب العربي في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 مثلت نسبة 40 %، مقابل 20% لصالح أوروبا.

فالمبادرة إزنستات للشراكة الأمريكية –المغاربية التي جاءت كرد فعل مباشر على مشروع برشلونة الأورو–متوسطي، كان الهدف منها هو دعم الاقتصاد المالي والفني في هذه

الدول من أجل الوصول إلى إقامة فضاء اقتصادي مغاربي موحد، مندمج ومتكامل، يعمل على تشجيع المبادلات مع السوق المشتركة للاتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية (ALENA) وترقية الشراكة بين المجموعتين الأمريكية والمغاربية.[1]

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيد هذا المشروع، بتخصيصها لمبلغ 50مليار دولار في سنة2000 لتمويل مشاريع الشراكة مع دول شمال إفريقيا. وجاءت زيارة كاتب الدولة الأمريكي روبرت ما ليت المكلف بالتجارة إلى المنطقة سنة 2000 في هذا الإطار.

المطلب الثاني: التقارب في الجانب الأمني

عانت الجزائر طوال عشرية كاملة من ويلات الإرهاب ولذلك تعتبر من أكثر الدول معرفة بخطورة هذه الظاهرة العابرة للحدود والقارات. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبح البعد الأمني هو البعد المتحكم في توجهات السياسية الخارجية الأمريكية.

وعلى اعتبار أن المنطقة المغاربية تعتبر من أكثر المناطق العالم حركية بالنسبة للجماعات الإرهابية كما توضح الخريطة أدناه، وعلى اعتبار كذلك قربها الجغرافي من أوروبا، وكذا تحكمها بمضيق استراتيجي مضيق "جبل طارق" كان لابد لصانع القرار الأمريكي أن

[1] نور الدين حشود، **العلاقات الجزائرية الأمريكية، 1992-2004**، ماجستير بالعلوم السياسية، قسنطينة، جامعة منتوري، 2005، ص.71.

يضاعف من اهتماماته بالمنطقة عبر طرح عدد من المبادرات التي يمكن أن تساهم في التحكم في الظاهرة الإرهابية.

خريطة رقم(01): توضح حركة الإرهاب في منطقة الساحل

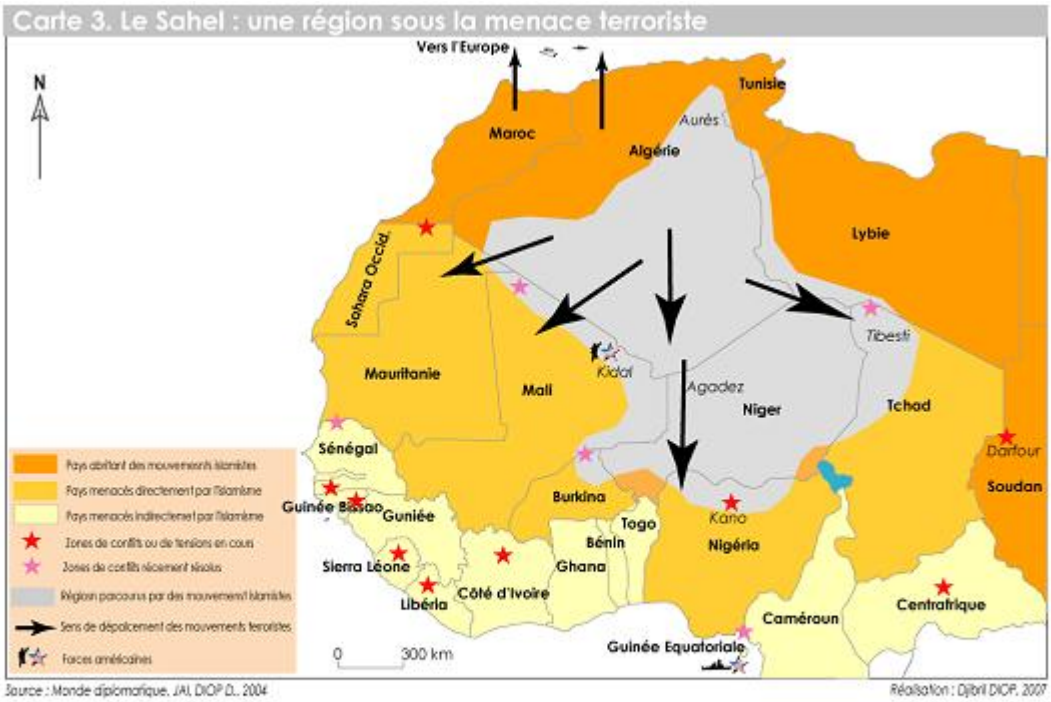

المصدر: Djibril DIOP, L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis de la lutte contre le terrorisme à l'exploitation des opportunités commerciales les nouveau l'interventionnisme américain ,in (www.cerium.calMGpdfAfrique_USA.pdf.pdf). p : 14

أولا: مبادرة بان ساحل Pan-Sahel

بدأت مبادرة بان ساحل في الظهور ابتداءا من نوفمبر 2002 وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين أمن حدودها، ومن خلال تعزيز

قدراتها على منع استخدام أراضيها من قبل الجماعات الإرهابية[1]. وتدخل هذه المبادرة في إطار التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الساحل خاصة مالي تشاد، موريتانيا، والنيجر بحيث تم تخصيص 7,75 مليون دولار كميزانية لهذه المبادرة.

انتهت هذه المبادرة بتحقيق لبعض النجاحات منها القبض على " عبد الرزاق بارا " القيادي البارز في الجماعة السلفية للدعوة والقتال و" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" لاحقا، وتم نسليمه إلى الحكومة الجزائرية في 2004.

ثانيا: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل TSCTI

أنشئت هذه المبادرة عام 2005، بحيث تم توسيع نطاق الدول المشاركة فيها لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة لمبادرة "بان الساحل" كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين[2].

قدرت ميزانية المبادر ب 500 مليون دولار موزعة بمعدل 100 دولار كل سنة، وذلك بداية من سنة 2007 إلى غاية 2013، وتم تخصيص حوالي 40 % من الميزانية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، من أجل التعليم والصحة ومختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

[1] كهينة مرابطي، **التعاون الأمريكي مع دول الساحل في مكافحة الإرهاب**، مذكرة متستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014، ص.63.

[2] كهينة مرابطي، نفس المرجع، ص.65.

[3] نفس المرجع، ص.66.

وتجسدت أولى تطبيقات المبادرة في جوان 2005 من خلال عملية "فلينت لوك " وقد جمعت العملية كل من الجزائر، تونس، موريتانيا، مالي، نيجر، السنغال، التشاد، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، وكان هدفها بناء وتقوية القدرات العسكرية لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة والبضائع والبشر[1].

[1] نفس المرجع، ص70.

المبحث الثالث: التباعد في العلاقات الأمريكية المغاربية

سنحاول من خلال هذا المبحث توقع مستقبل هذه العلاقات وذلك بتصور السيناريو التغير الجذري.

برهنت الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، خاصة في السنوات القليلة الأخيرة، أنه لا شيء ثابت ومستمر، وحدوث تغيرات في بنية النظام السياسي والاجتماعي، والاقتصادي القائم واردة جدا.

الأمر الذي إن حدث سيؤدي إلى تغير جذري وراديكالي في مسارات العلاقات الأمريكية المغاربية، بحيث يحدث تباعد وتنافر على مختلف المستويات.

وهذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا المبحث الذي تم تقسيمه إلى مطلبين، الأول متعلق بالقواعد العسكرية ومشروع الأفريكوم، والمكلب الثاني متعلق بالمسألة الليبية.

المطلب الأول: مشروع الأفريكوم

تعتبر الأفريكوم تاسع مركز قيادة موحدة أمريكية وسادس مركز قيادة إقليمية يتم إنشائه بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تم الإعلان الرسمي عن المشروع في فيفري 2007، غير أنه لم يدخل حيز التنفيذ الفعلي إلا مع حلول نوفمبر 2008[1].

[1] إبراهيم شابير الدين، الأفريكوم...حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشرعية، http://studies.aljazeera.net/reports/2013/06/20135467899 في 05.03.2015 على الساعة 10:00.

فقد كان الهدف المفترض للمشروع هو :" **جلب السلام والأمن لشعوب إفريقيا ودفع الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة وإفريقيا في مجالات التنمية، الصحة، التعليم، الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في إفريقيا** "[1].

يقع مقر مركز قيادة الأفريكوم حاليا في شتوتغارت بألمانيا نتيجة لرفض الدول الإفريقية استضافة القاعدة. يعمل في هذه القيادة ألفا عنصر بمن فيهم ثلاثمائة عنصر من القوات الخاصة ومائتان وخمسون عنصرَ استخبارات بميزانية إجمالية تقدر بثلاثمائة وخمسين مليون دولار[2].

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قبل إنشاء مركز قيادة الأفريكوم، كانت تتعامل مع الدول الإفريقية من خلال ثلاثة مراكز قيادة إقليمية هي:

- ✓ القيادة المركزية الأمريكية التي كانت مسئولة عن مصر، القرن الإفريقي، كينيا من بين مناطق أخرى .
- ✓ مركز قيادة المحيط الهادي المسئولة عن دول المحيط الهندي مثل مدغشقر وجزر القمر .
- ✓ مركز قيادة أوروبا الذي تتبع له غالبية الدول الإفريقية.

[1] جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاسها الدولية.** الطبعة الأولى الأردن: دار مجلان للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص.145.

[2] نفس المرجع، ص.148.

كان هناك شبه إجماع بين الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية على رفض الأفريكوم . حيث أجمعت مجموعة الساحل والصحراء (سين–صاد) المكونة من 25 عضوا على "رفض قيام أي قيادة عسكرية أو أي حضور عسكري أجنبي من أي نوع في أي جزء من القارة مهما كانت الأسباب أو التبريرات، في حين قالت الأربع عشرة دولة العضو في المجموعة الاقتصادية لدول جنوب إفريقيا "الساديك" أنه "**من الأفضل لو تعاملت الولايات المتحدة مع إفريقيا عن بعد بدل الحضور المباشر في القارة**[1]".

وباستثناء ليبريا التي عبرت على لسان رئيسها ألان جونسون سيرليف قائلة إنه رغم أن الهدف من إنشاء القيادة هو حماية المصالح الأمريكية إلا أن ذلك لا يتعارض مع مصالح الدول الإفريقية.[2]

[1] الكيلاني، هيثم. **مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري**، مرجع سبق ذكره، ص.134.

[2] إبراهيم شابير الدين، مرجع سابق، ص.02.

خريطة رقم (02): توضح توزيع القواعد العسكرية الأمريكية في العالم .

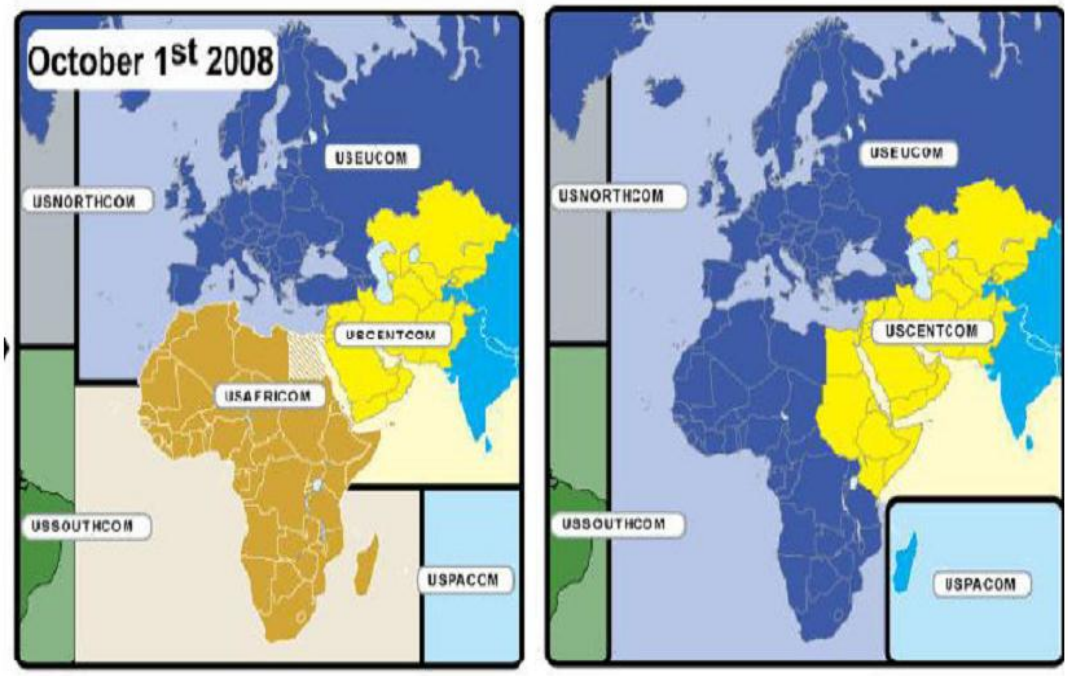

Source: Department of Defense, adapted by CRS S

فاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على الدول المغاربية، في استضافة قاعدة الأفريكوم من شأنه أن يؤدي إلى تباعد العلاقات بين البلدان المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ومما زاد من الشكوك حول المشروع هو الدور السلبي الذي لعبه الأفريكوم في تقويض جهود التسوية السلمية في ليبيا 2011، حيث تم رفض الدعوات التي أطلقها الاتحاد الإفريقي لإيجاد حل سياسي تفاوضي للأزمة الليبية وتم تقويضها من خلال العمليات التي قامت بها الأفريكوم بالتنسيق مع حلف شمال الأطلسي وبتواطؤ من بعض الدول الإفريقية في

مهمة تجاوزت الصلاحيات التي منحت لها في قرارات مجلس الأمن مما نتج عنه تغيير للنظام في ليبيا.

المطلب الثاني: قضية ليبيا

إن النزاع في ليبيا سرعان ما تم تدويله في شكل تدخل أجنبي تحت مظلة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، الذي يقضي بحماية المدنيين والحظر الجوي على ليبيا. وقد أوكلت المهمة إلى " حلف الناتو" الذي تقوده القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، الساعية أصلا إلى التدخل في ليبيا للمحافظة على مصالحها وتوسيعها من خلال زيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي المغري لهذه الدول لما يتمتع به من قرب لموانئه.

تشترك الجزائر مع ليبيا في نحو 982 كلم من الحدود المشتركة، وعلى هذا الأساس تعتبر الجزائر أن ما يحدث في ليبيا هو تهديد لأمنها القومي، كما تتخوف من انتقال الأسلحة إلى عناصر إرهابية في أراضيها وفي الساحل. والجزائر تقول أنها تلتزم الحياد تجاه الأطراف المتصارعة في ليبيا، والذي يمكن تفسيره بأربع عوامل. أولا، الجزائر تعارض أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة. ثانيا، بحكم الجوار فإن أي دعم لأي طرف يقحمها مباشرة في الصراع ويعارضها لمخاطر أمنية جسيمة. ثالثا: إدراك بأنه لا توجد مكاسب سياسية من دعم طرف ضد الأخر. رابعا، كثرة الاحتجاجات الداخلية جعلت الجزائر تركز على القضايا الداخلية.

وقد سعت الجزائر إلى حل الأزمة سلميا وذلك من خلال جمع الفرقاء الليبيين على طاولة واحدة للمفاوضات. فقد صرح الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الافريقي لدى ليبيا السيد المنذر الرزقي بوهران في جانفي 2014 أن المبادرة الجزائرية الهادفة الى المساهمة في انهاء الأزمة الليبية " **تحظى بترحيب العديد من الأطراف الداخلية بهذا البلد** ".[1]

وأضاف قائلا: " **هذه المبادرة التي هي حاليا في مرحلة الاعداد تسعى الى جمع كافة الأطراف لإيجاد أرضية اتفاق تمكن ليبيا من تجاوز هذه المرحلة الصعبة مثلها مثل تلك التي أطلقها الاتحاد الافريقي مضيفا أنها بحاجة الى أن تجمع كل الأطراف لتحقيق هذه الغاية** "[2].

كما أنه: " **ينبغي أولا العمل على وقف الاشتباكات المسلحة وايجاد حل سياسي يحظى بالإجماع الداخلي في ليبيا قبل الحديث عن مسألة التخلص من التسليح العشوائي الذي يجب أيضا أن يكون من خلال تصفية بؤر العنف** "[3].

فعلى الرغم من تصريح السفيرة الأمريكية بالجزائرعن وجود تطابق في وجهات النظر مابين الجزائر وواشنطن في حل الأزمة الليبية عن طريق الحوار السلمي الذي يؤدي الى مكافحة ناجعة للإرهاب.

---

[1] ممثل الاتحاد الإفريقي لدى ليبيا، **لأزمة الليبية: "المبادرة الجزائرية تحظى بترحيب العديد من الأطراف الداخلية في ليبيا"**.تم التصفح بتاريخ 2015/05/01، على الساعة: 10:30 http://www.aps.dz/ar/algerie/1044

[2] نفس المرجع، ص.02.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

فقد صرحت السفيرة جوان بولاشيك في حوار مع قناة الجزيرة القطرية، ضمن برنامج من واشنطن بخصوص الأزمات في الدول المجاورة للجزائر، وتحديدًا الأزمة في ليبيا أن وجهات النظر بين بلدها والجزائر متطابقة، حيث إن البلدين يؤكدان أن الحل السياسي هو الوحيد للخروج من الأزمة، وكلاهما يرفض التدخل العسكري.[1]

وفي سؤال عن العمليات التي قام بها الجيش الأميركي على التراب الليبي، كما جرى ضد " أبو أنس الليبي"، والذي توفي في أحد السجون الأميركية، تحفظت الدبلوماسية الأميركية عن الرد، وأكدت مشاطرة الجزائر في مبدأ حل الأزمات عن طريق الحوار السياسي السلمي.

وهذا يدل على أنه على الرغم من الخطاب التطميني للولايات المتحدة تجاه الدول المغاربية وفي مقدمتها الجزائر، إلا أن هناك خلافات حادة تحت السطح بينهما، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تباعد وتنافر في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة المغاربية الأكبر في المنطقة.

[1] السفيرة الأمريكية بالجزائر، جوان جوان بولاشيك، **برنامج من واشنطن**، قناة الجزيرة القطرية، 2015/02/02.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد القيام بطرح السيناريوهات الثلاث حول مستقبل العلاقات الأمريكية المغاربية في المستقبل القريب والمتوسط، والتطرق كذلك إلى أهم المجالات نخلص إلى ما يلي:

السيناريو الأول الذي يقوم على استمرارية العلاقات الأمريكية المغاربية على ماهي عليه في المستقبل القريب والمتوسط، هذا يعني استمرار درجة العلاقات على المستوى السياسي والاقتصادي على حالها الراهن.

وفي حالة حدوت تقارب بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية سيكون على المستوى الاقتصادي، تجسيدا لرغبة الدول المغاربية، وخصوصا الجزائر والمغرب في تنويع شركائهم الاقتصاديون.

وعلى المستوى السياسي، وفي إطار مكافحة الإرهاب ستتعزز العلاقات الأمريكية المغاربية وتتكثف أكثر فأكثر بالنظر إلى طبيعة التهديدات التي تواجه المنطقة عموما.

أما السيناريو الأخير الذي يقوم على تباعد العلاقات الأمريكية المغاربية بالنظر إلى الحساسية التي يمكن أن يخلقها الإصرار الأمريكي على إقامة قاعدة الأفريكوم في المغرب العربي. كما أن الخلاف حول بعض القضايا الإقليمية كالمسألة الليبية مثلا يمكن أن يساهم في تباعد وتنافر العلاقات بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية.

خاتمة

خاتمة:

لقد تبين من خلال دراسة موضوع الحوارات الاستراتيجية الأمريكية المغاربية أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبلور إلى حد الساعة استراتيجية واضحة المعالم تجاه الدول المغاربية وذلك لعدة أسباب أظهرتها نتائج هذه الدراسة:

- على الرغم من عمق العلاقات المغاربية الأمريكية، والتي تعود جذورها إلى سنوات الأولى للاستقلال الأمريكي، فقد كان المغرب الأقصى أول دولة عربية اعترفت بالدولة الناشئة أنداك، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدرك الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة إلى أثناء الحرب العالمية الثانية، أين قام الحلفاء بالإنزال في المنطقة والذي كان بداية التحضيرات للإنزال الاستراتيجي بالنورماندي.
- تاريخيا كانت تصنف المنطقة ضمن خانة النفوذ الفرنسية، وبحكم متطلبات الحرب الباردة التي استدعت من الولايات المتحدة الأمريكية عدم إغضاب حلفائها، لأنها كانت بحاجة إليهم في إطار صراعها مع الاتحاد السوفياتي سابقا.
- يعتبر عامل الطاقة عنصر مهما في جلب الاهتمام الأمريكي إلى المنطقة، فبحث الولايات المتحدة الأمريكية عن مصادر الإمداد الطاقوي والتحكم فيها، وحرمان منافسيها الصاعدين الصين، اليابان، الهند، وأوروبا منها.
- تعتبر المنطقة منطقة نشاط بالنسبة للجماعات الإرهابية المسلحة

التوصيات:

- على الدول المغاربية التنويع من شركائها الاقتصاديين، والخروج من التبعية المفرطة لفرنسا.
- تحسين مناخ الاستثمار، وهذا لجلب الاستثمارات الأمريكية للمنطقة.
- تفعيل التكامل المغاربي من خلال رفع من حجم التجارة البينية بين الدول المغاربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المعاجم والقواميس:

1. تيري دي مونتريال، جان كيلين، **موسوعة الاستراتيجية**. ترجمة: علي محمود مقلد، بيروت: دار النهضة العربية،2008.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. اسماعيل قيرة، فضيل دليلو، علي غربي، صالح فيلالي. **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. الطبعة الثانية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2009.
2. البار أمين، بسكري منير. **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2004.
3. بالحتري، عبد الكريم. **العلاقات الأمريكية الجزائرية-1954-1980 توازن بين المصلحة والمبدأ**. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007.
4. بدوي، محمد طه. **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. بيروت: دار النهضة العربية؛ د.ت.
5. برقوق، محند. **التعاون الأمني الجزائري، الأمريكي والحرب على الإرهاب**. بيروت: مركز كارنجي للشرق الأوسط، 2009.
6. بهلول، نسيم. **في الاستراتيجية**. الجزائر: دار هومه، 2006.
7. بوحنية، قوي. **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2012.
8. بوحوش عمار، والذنيباب محمد محمود. **مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

9. جابي، ناصر.الجزائر:الدولة والنخب. الجزائر: منشورات الشهاب،2009.

10. جرجين، موارد. **السياسة الأمريكية كيف تضع ومن يضعها**. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدات العربية، 2000.

11. حيدر، سين. **السياسة الخارجية الأمريكية**. الطبعة الأولى، بيروت: عويدات للنشر والتوزيع والطباعة، 2006.

12. زاهر، ضياء الدين. **مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم، أساليب، تطبيقات**. القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2004.

13. السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية**. الطبعة الثانية، بيروت، دار الجبل،2001.

14. ـــــــــــــــ. **تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرون**. بيروت: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

15. الشاهر، شاهرة إسماعيل. **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11سبتمبر** 2001. دمشق: منشورات الهيئة العامة السوريّة للكيان، وزارة الثقافة، 2009.

16. عبد الجبار، ناظم. **تأثير العلاقات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأزمة العربية في قضية ما بعد الحرب الباردة**. الطبعة الأولى، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2007.

17. عبد الحي، وليد. **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

18. عنتر، عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. الجزائر: مكتب العصرية للطباعة والتوزيع، 2005،

19. فرحات، جمال. **السياسة الأمريكية في الجزائر: التحولات الكبرى 1962 -1989**. الجزائر: دار الريحانة للكتاب، 2008.

20. فهمي، محمد. عبد القادر. **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010.

21. قبسيس، هادي. **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين**، الواقعية والمحافظة الجديدة. الطبعة الأولى، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008.

22. الكيلاني، هيثم. **مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري**. باريس: مركز الدراسات الوحدة العربي–الأوروبي، 1996.

23. مصعب محمود، جميل. **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاسها الدولية**. الطبعة الأولى الأردن: دار مجلان للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

24. معري، نجلاء. **النظم والدماء، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا**. بيروت: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012.

25. ناي، جوزيف. **مفارقة القوّة الأمريكية**. ترجمة: محمد توفيق التحريمي، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة العبيكات، 2003.

26. الهرماسي، عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1987.

27. وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2007.

ب–المذكرات والرسائل الجامعية:

1. بداد، وسيلة. **البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية**. مذكرة ماستر، الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014.

2. جفال، عمار. **العلاقات الجزائية الأمريكية 1992–2004**. مذكرة ماجستير، قسنطينة، الجزائر، 2005.

3. حشود، نور الدين. **العلاقات الجزائرية الأمريكية، 1992–2004**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير بعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

4. مخلوفي، لمياء. **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**. مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات إقليمية، جامعة الجزائر03، 2012.

ت-المجلات:

1. زرقون، لحاج اسماعيل. المغرب العربي والصراع الدولي. **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد9، 2010، ص200-230.

ث-الجرائد:

1. إدريس ولد قابلية، "**إتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا**"، تم الإطلاع على الموقع في2015/04/05 على الساعة 14:30
www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=30097
2. بورفيسي، جمال. المغرب يتطلع إلى رفع حجم الاستثمارات الأمريكية. **موقع جريدة الصباح - يومية مغربية شاملة**،عدد 3456، بتاريخ 2014/03/19.
3. رحماني، أنيس. التعاون الأمريكي الجزائري في المجال العسكري. **جريدة الخبر**، عدد 4345، بتاريخ 2007/05/20.
4. العياشي، عز الدين. واشنطن تسعى لتجاوز النفوذ الأوروبي في المغرب العربي. **بجريدة الخبر**، عدد 2922، مؤرخ في 2000/07/02، الجزائر.

ج-**الملتقيات والأعمال الدراسية**

1. مالكي، امحمد. الإتحاد المغرب العربي وتكتلات الإقليمية. **ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة**، الدوحة، 17و18 فيبراير 2013.

ح-المواقع الإلكترونية:

1- إبراهيم شابير الدين، **الأفريكوم.. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة**، http://studies.aljazeera.net/reports/2013/06/201362354847424557.htm

2- ممثل الإتحاد الإفريقي لدى ليبيا.**لأزمة الليبية: "المبادرة الجزائرية تحظى بترحيب العديد من الأطراف الداخلية في ليبيا**".تم التصفح بتاريخ 2015/05/01، على الساعة: 10:30 http://www.aps.dz/ar/algerie/10443

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

1- André Beaufre, **introduction à la stratégie**, paris, pluriel, 2011.
2- Hervé coutau-Bégarie, **traité de la stratégie**, paris, Economica, 7 éditions, 2011.
3- Khadija Mohsen-Finan, **Le Maghreb dans les relations internationales**, paris, CNRS éditions, 2011.
4- Paul Balta, **le Grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, paris, la découverte, 1990.
5- Pierre Célérier, **Géopolitique et géostratégie**, France, paris, Presses universitaires, 1955.

6- Yves Lacoste, ***Géopolitique, la longue histoire d'aujourd'hui***, France, paris, Economica, 2008

Revues :

1- Marc Bonnefous. *Le Maghreb : repères et rappels*, **Politique étrangère**, Numéro 3, 1991.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
قول مأثور.....	**I**
إهداء.....	**II**
شكر وتقدير.....	**III**
خطة الدراسة.....	**1**
ملخص باللغة العربية.....	**2**
ملخص باللغة الفرنسية.....	**3**
ملخص باللغة الإنجليزية.....	**4**
مقدمة.....	**17-6**
فصل تمهيدي	**25-18**
الفصل الأول: الحوارات الاستراتيجية الأمريكية المغاربية.....	**61-27**
المبحث الأول: الواقع التاريخي والجيوسياسي لحالتي الدراسة	**27**
المطلب الأول: الواقع التاريخي والجيوسياسي للجزائر.....	**27**
المطلب الثاني: الواقع التاريخي والجيوسياسي للمغرب الأقصى.....	**37**
المبحث الثاني: محددات وأهداف السياسية الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية.	**38**
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	**38**
المطلب الثاني: أهداف السياسة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية.....	**46**
المبحث الثالث: التحليل المقارن لحالتي الدراسة.....	**48**

المطلب الأول: على المستوى السياسي.....	**48**
المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي.....	**54**
المطلب الثالث: على المستوى العسكري والثقافي.....	**59**
الفصل الثاني: الأفاق المستقبلية للحوارات الاستراتيجية الأمريكية المغاربية.....	**93-62**
المبحث الأول: استمرار الوضع القائم (السيناريو الخطي)	**67**
المطلب الأول: على المستوى السياسي.....	**67**
المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي.....	**72**
المبحث الثاني: التقارب والتوثيق (السيناريو الإصلاحي)	**74**
المطلب الأول: التقارب في الجانب الاقتصادي.....	**75**
المطلب الثاني: التقارب في الجانب الأمني.....	**81**
المبحث الثالث: التباعد في العلاقات المغاربية.....	**85**
المطلب الأول: مشروع الأفريكوم.....	**85**
المطلب الثاني: قضية ليبيا.....	**89**
خاتمة.....	**95**
قائمة المراجع.....	**97**
الفهرس.....	**104**